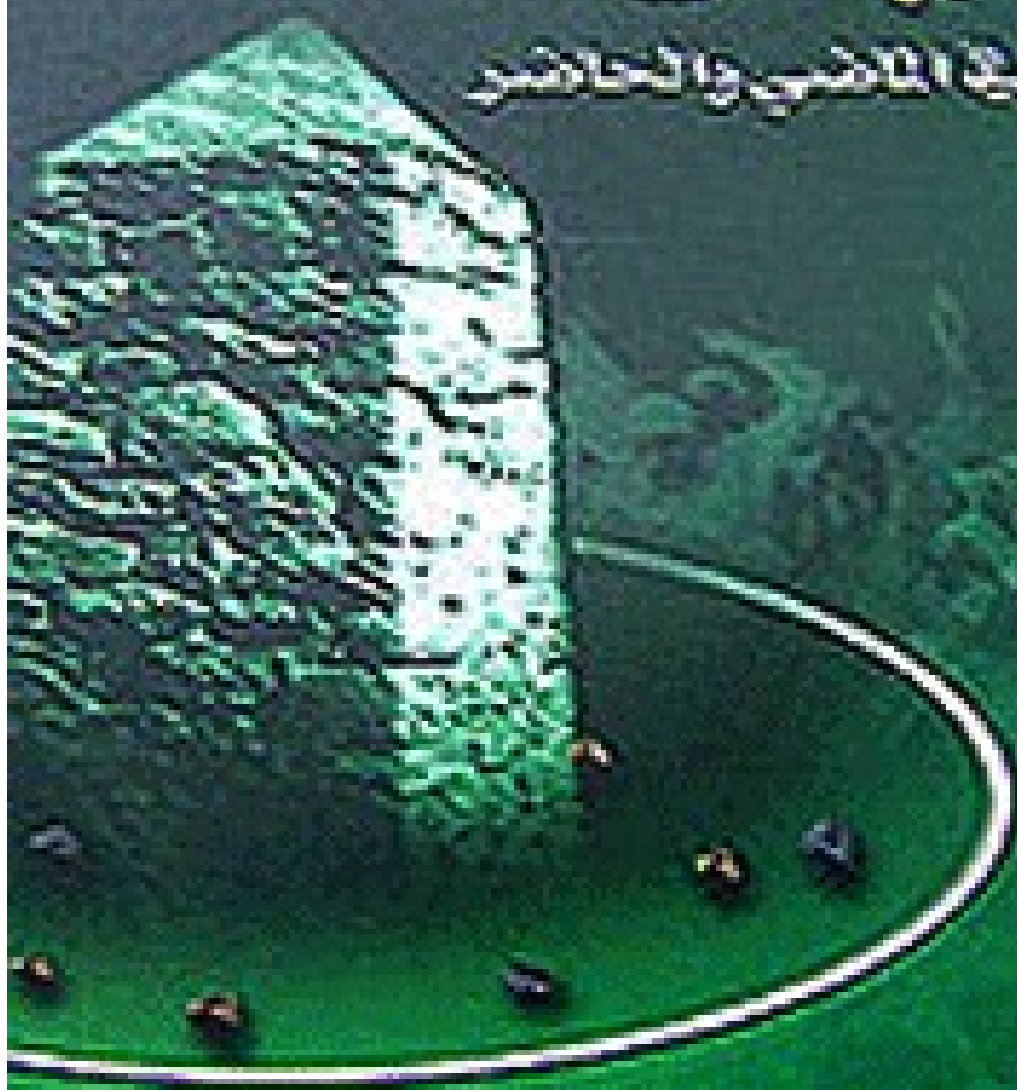


الجمهورية العربية السورية

# الجمرات

في الماضي والحاضر



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

# الجمرات فى الماضى و الحاضر

كاتب:

آيت الله العظمى ناصر مكارم شيرازى (دام ظلّه)

نشرت فى الطباعة:

مدرسه الامام على بن ابي طالب (ع)

رقمى الناشر:

مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

## الفهرس

٥	الفهرس
٧	الجمرات فى الماضى و الحاضر
٧	اشارة
٧	المدخل
٧	خلاصة البحث
٧	تمهيد ضرورة التحقيق حول الجمرات
٨	ما هى الجمرة؟
٨	اشارة
٨	١ تفسير الجمرة فى كتب اللغة
٨	اشارة
٩	أقوال اللغويين
٩	ليس للجمرة حقيقة شرعية
١٠	٢ شهادة فقهاء وعلماء الإسلام
١٠	اشارة
١٠	المجموعة الاولى وهم الذين عتبروا عن الجمرة بكونها أرضاً أو مرمى
١١	المجموعة الثانية وهم الذين صرحوا بأن الأعمدة المبنية التى فى الجمرات هى شواخص أو علامات
١٢	المجموعة الثالثة وهم الذين يذهبون إلى أن الجمرة هى مجتمع الحصى
١٢	المجموعة الرابعة و هؤلاء لم يرد عنهم أى تصريح بهذا الأمر على وفق ما تقدم
١٤	المجموعة الخامسة و تشمل بعض متأخرى الفقهاء الذين قالوا بكفاية الرمى إلى الشاخص أو إلى محل اجتماع الحصى
١٤	النتيجة
١٤	٣ الجمرات فى الروايات الإسلامية
١٤	اشارة
١٨	نتيجة البحث الروائى

- ١٩ ..... ٤ الاجابة على المناقشات والأسئلة حول المسألة
- ١٩ ..... اشارة
- ١٩ ..... (نظرات المنتقدين):
- ١٩ ..... ١- التمسك بالاحتياط:
- ٢٠ ..... ٢- التمسك بالاستصحاب القهقري
- ٢٠ ..... ٣- التمسك بروايات جمرة العقبة
- ٢١ ..... ٤- التمسك ببعض القرائن
- ٢٢ ..... ٥- إذا كان المراد من الجمرة هو الأرض فهي الأرض أسفل العمود
- ٢٢ ..... ٦- التمسك بأقوال بعض الفقهاء:
- ٢٣ ..... ٧- التمسك ببعض كتب التاريخ وأقوال المؤرخين:
- ٢٣ ..... اشارة
- ٢٤ ..... الأعمدة علامة لا محل الرمي
- ٢٥ ..... ٨- التمسك بالروايات
- ٢٥ ..... ملاحظات
- ٢٥ ..... اشارة
- ٢٥ ..... ١- رجم قبور الخونة في الجاهلية و صدر الإسلام
- ٢٦ ..... ٢- جمع سبعين حصة
- ٢٦ ..... ٣- التصاوير القديمة الموجودة للأعمدة
- ٢٦ ..... النتيجة
- ٢٧ ..... فهرس المصادر
- ٢٨ ..... تعريف المركز القائمة باصفهان للتحريات الكمبيوترية

## الجمرات في الماضي والحاضر

## إشارة

سرشناسه : مكارم شیرازی ناصر، ١٣٠٥ عنوان و نام پدید آور : الجمرات في الماضي و الحاضر / مؤلف ناصر مكارم شیرازی وضعت ویراست : [ویراست ٢] مشخصات نشر : قم : مدرسه امام علی بن ابیطالب (ع) ، ١٤٢٥ هـ. ق = ١٣٨٣ . مشخصات ظاهری : ٨٠ ص شابک : ٩٦٤-٩٦٣٢-٩٥-٥٥٠٠٠ ریال : یادداشت : عربی یادداشت : کتابنامه ص [٧٥] - ٧٨ ؛ همچنین به صورت زیرنویس موضوع : رمی جمرات موضوع : حج شناسه افزوده : مدرسه الامام علی بن ابی طالب (ع) رده بندی کنگره : BP١٨٨/٨ م/٧٥ ج ٨ ١٣٨٣ رده بندی دیویی : ٢٩٧/٣٥٧ شماره کتابشناسی ملی : م ٨٣-٢٨٦٨١

## [المدخل]

الجمرات بين الماضي والحاضر نُشر في السابق بحثٌ مختصرٌ تحت عنوان «رمي الجمرات في بحث جديد» يُبين هذه المسألة بصورة جزئية، أما هذا الذي بين يديك فهو «شرح كامل» لهذه المسألة.

## خلاصة البحث

لا شك في ان رمي الجمرات من مناسك الحج المهيمة، والمعروف بين كثير من الفقهاء المعاصرين أيدهم الله أن الجمرات هي الأعمدة الثلاثة أو الشواخص التي يرميها الحجاج بالحصي في أيام خاصة، لكن كلما رجعنا إلى الورا فان هذه الفكرة تبدو على ما نرى قليلة الأهمية وقليل القائل وليس لها نصيب من الصحة، حتى نطمئن بأن تلك الأعمدة هي علامات لمحل الجمرات، وأن الجمرات هي نفس محل اجتماع الحصى والذي يجب أن يكون الرمي إليه، نعم وحينما نعود إلى الماضي فقلما نجد كلاماً عن الأعمدة، بل الحديث يتركز حول «مجتمع الحصى». وقد جاء في هذه المجموعة أقوال وآراء نحو خمسين من فقهاء السنة والشيعة، وقد صرح بعضهم وأشار آخرون إلى التصديق بكون الأعمدة الجمرات الماضي والحاضر، ص: ٤ علامة ودلالة، وأن الجمرة هي مجتمع الحصى، والتي تبدو اليوم بصورة حوض في أطراف الأعمدة. وصرحت أيضاً طائفة كبيرة من أرباب اللغة بهذه الحقيقة في بيانهم لمعنى الجمرة، وسنأتي لاحقاً على عين عباراتهم في مطاوى البحث، كما سنأتي على قرائن واضحة تدل على هذه الحقيقة تتمثل في كلمات المؤرخين وآثار الأسفار والرحلات. على أننا لم نجد تعريفاً محدداً للجمرة في أية واحدة من الروايات الكثيرة الواردة في أحكامها المثبتة في كتب الرواية، ولكن إلى جانب تلك الروايات وأطرافها هناك إشارات واضحة أفنعت العلماء الماضين (رحمهم الله) بالتفسير الذي قدمناه. ومما يجدر ذكره أنه جاء في أهم وأوسع كتاب تاريخي صنّف حول مكة المكرمة وبيت الله - وسنذكر عين عبارته في آخر البحث - ما يلي: «... بوسط كل جمرة من الجمرات الثلاث علامة كالعامود المرتفع نحو قامه، مبيتة بالحجارة، إشارة إلى موضع الرمي، وهذه العلامات على الجمرات لم تكن في صدر الإسلام، وإنما احدثت فيما بعد» (١). ونحن مطمئنون بأن مطالعة هذا المقال ستفتح آفاقاً جديدة في وجه المحققين بأن الجمرة ليس إلا مجتمع الحصى، وليس على الناس أن يتحملوا مشقة التهديف على الأعمدة ورميها، وليطمئنوا بأنها مجرد علامات وشواخص على المحل ليس إلا.

## تمهيد ضرورة التحقيق حول الجمرات

إن رمي الجمرات يعتبر واحداً من أهم مشكلات الحجاج، سيما في عيد الأضحى حيث يندفعون لرمي جمرة العقبة، وفي أكثر السنين

تحدث خسائر كبيرة بالأرواح، ويُقتل الكثيرون في أطراف الجمرات، أو يجرحوا، وغالباً تتعرض رؤوسهم أو وجوههم أو عيونهم لصددمات وأضرار بالغة. وعلى رغم التدابير المتخذة للحد من هذه الأضرار كإيجاد طبقة ثانية للجمرات إلا أن هذه المشكلة لا تزال قائمة تنتظر الحل. إن أكثر تلك الخسائر والأضرار ناجمة عن التصور العام الذي توحى به فتاوى جماعة من الأعلام المعاصرين القاضية بوجوب إصابة الأعمدة الخاصة، في الوقت الذي لا يتوفر دليل قاطع وواضح على هذه المسألة، بل قام الدليل على خلاف ذلك، وهو يشير بوضوح إلى كفاية رمي الأحجار باتجاه الجمره ووقوعها في تلك الدائرة المسماة بمجتمع الحصى، وفي الواقع أن محل الجمره هو مجتمع الحصى وليس الأعمدة المبتية كعلامة وشاخص على ذلك المحل. إن هذه المقالة كُتبت لأجل توضيح الأدلة العلمية على هذه المسألة الجمرات الماضي والحاضر، ص: ٦ ووضعها بين يدي علماء الإسلام، ليتبين أن تلك الأعمدة لم تكن في زمان النبي (صلى الله عليه وآله) ولا في زمان الأئمة (عليهم السلام)، وإذا وجدت فلمجرد رؤية محل الجمره وحتى لا يفقد الحاج محل الرمي، كما ينصب أحياناً مصباح أو سراج لأولئك الذين يرمون بحكم الضرورة ليلا. من هنا نطلب من أرباب التحقيق أن لا يصدروا أحكاماً مسبقه حول هذا المقال قبل أن يطالعوا الكتاب بدقه، وفقكم الله لمرضاته.

## ما هي الجمره؟

### إشارة

إن وجوب رمي الجمرات باعتباره أحد مناسك الحج يُعد من مسلمات وضروريات الإسلام، وذلك محل اتفاق جميع علماء الإسلام، ولكن المسألة المهمة في باب رمي الجمرات هي أن نعرف ماهي الجمره التي يتوجب رمي الحجر باتجاهها؟ هل هي الأعمدة التي يرمونها اليوم؟ أو قطعة الأرض الواقعة في أطراف تلك الأعمدة؟ أو كلاهما؟ وبعبارة أخرى هل يجزى رمي الحجر باتجاه أحد الموضوعين؟ بعض الفقهاء إختار السكوت عن شرح هذا المطلب ومّر به مرور الكرام، وبعضهم عبّر عن ذلك بوضوح مشيراً إلى أن الجمره هي الأرض التي في أطراف الأعمدة والتي يجتمع فيها الحصى عند الرمي. وفي مراجع اللغة وروايات أهل البيت (عليهم السلام) هناك إشارات أيضاً تتضمن هذا الأمر، بل إن القرائن تشير إلى عدم وجود تلك الأعمدة في عصر الرسول الأكرم (صلى الله عليه وآله) والفقهاء وائمة أهل البيت (عليهم السلام) وإذا وجد ثمة عمود أو بناء في عصر بعضهم فلا يعدو كونه علامة أو شاخصاً لكي لا يفقد الحاج موضع الرمي، والحجيج إنما يرمون الأحجار في تلك البقعة فتتراكم وتجتمع، ومن الجمرات الماضي والحاضر، ص: ٨ هنا قيل لها «جمرة»، أي مجتمع الحصى. ولأجل إدراك هذه الحقيقة جعلنا هذا البحث يدور على أربعة محاور: الأول: كلمات أرباب اللغة في توضيح مفهوم الجمره. الثاني: نقل كلمات كبار فقهاء السنه والشيعة. الثالث: ما استفاد من الروايات والأخبار الاسلاميه. الرابع: الجواب عن الأسئلة المختلفه ومناقشه النقود.

## ١ تفسير الجمره في كتب اللغة

### إشارة

يستفاد من خلال النصوص اللغويه المشهوره وجود أربعة معان لكلمه الجمره، وهي كالآتي: ١- الجمره في الأصل بمعنى الاجتماع مطلقاً، أو اجتماع القبيله الواحده، وسميت الجمرات بهذا الاسم لكونها محلاً لاجتماع الحصى. ٢- الجمره بمعنى الأحجار الصغار، وسميت بهذا الاسم لأنها من صغار الحصى. ٣- الجمره من (الجِمار) وهو بمعنى الابتعاد بسرعه، لأن آدم (عليه السلام) حينما وجد ابليس في هذا المكان رماه بالحصى فابتعد الشيطان بسرعه. ٤- الجمره بمعنى قطعة ملتهبه من النار (وفي ذلك إشارة إلى الشرر المتصاعد من شعله النار وكانت حصى صغار). والملاحظ أن المعاني الثلاثة الاولى تتناسب مع تسمية الجمرات، لكننا نرى أن أغلب

علماء اللغة اعتمدوا المعنى الأول معتبرين الجمرات محل اجتماع صغار الحصى.

## أقوال اللغويين

نعرض القارىء الكريم هنا بعضاً من أقوال اللغويين ذات العلاقة بالمعنى الفقهي، والجدير بالذكر أنه ليس في أقوالهم كلام عن الأعمدة المذكورة بل الكلام يدور حول محل اجتماع صغار الحصى. ١- الفيومي، المتوفى سنة ٧٧٠ هـ، يقول في «المصباح المنير»: «كل شيء جمعه فقد جمرته، ومنه الجمره: وهي مجتمع الحصى بمنى، فكل كومة من الحصى جمره، والجمع جمرات». والكومة هنا: كل ما اجتمع وارتفع من تراب أو حجارة أو قمح أو نحو ذلك، وهذا التعبير يفيد في توضيح بعض العبارات، لذا أرجو التركيز عليه.

٢- المرحوم الطريحي، المتوفى سنة ١٨٠٧ هـ، يقول في «مجمع البحرين»: «والجمرات: مجتمع الحصى بمنى، فكل كومة من الحصى جمره، والجمع جمرات، وجمرات منى ثلاث». وهنا يفسر الجمرات بمعنى محل اجتماع صغار الحصى. ٣- ابن منظور، المتوفى سنة ٧١١ هـ، يقول في «لسان العرب»: «والجمرة: اجتماع القبيلة الواحدة... ومن هذا قيل لمواضع الجمار التي ترمى بمنى جمرات؛ لأن كل مجمع حصى منها جمره، وهي ثلاث جمرات». ٤- ابن الأثير الجزري، المتوفى سنة ٦٠٦ هـ، يقول في «النهاية»: «الجمار: هي الأحجار الصغار، ومنه سميت جمار الحج للحصى التي يرمى بها، وأما موضع الجمار بمنى فسمي جمره لأنها ترمى بالجمار، وقيل: لأنها مجمع الحصى، التي يرمى بها» (١). الجمرات الماضي والحاضر، ص: ١١ وعبارة (موضع الجمار) أي محل اجتماع الحصى تنطبق بوضوح على الأرض، وليس ثمة كلام عن الأعمدة. ٥- الزبيدي، المتوفى سنة ١٢٠٥ هـ، قال في «تاج العروس في شرح القاموس»: «وجمار المناسك وجمراتها: الحصيات التي يرمى بها في مكة... وموضع الجمار بمنى، مسمى جمره لأنها ترمى بالجمار، وقيل: لأنها مجمع الحصى». مرة أخرى يأتي تعبير (موضع الجمار) أو محل اجتماع الحصى ليكون شاهداً على المدعى. ٦- وجاء في «معجم ألفاظ الفقه الجعفري»: «الجمرة: الحصاة الصغيرة، كومة من الحصى، مجتمع الحصى» (١). ٧- وجاء في «القاموس الفقهي»: «الجمار: الحجارة الصغيرة، الجمرة: واحدة الجمر، وهي القطعة الملتهبة من النار، والحصاة الصغيرة، وواحدة الجمرات التي ترمى في منى، وهي ثلاث... وهي مجتمع الحصى في منى» (٢). ٨- وفي «دائرة المعارف الإسلامية»: «الجمرة في الأصل الحصاة، وهي تطلق خاصية على أكوام الحجارة في وادي منى التي تتجمع من الجمار، يرمى بها الحجيج في عودتهم من الوقوف بعرفة» (٣). يستفاد من مجموع الأقوال والمطالب المتقدمة ومن تعبيرات طائفة الجمرات الماضي والحاضر، ص: ١٢ أخرى من أعلام اللغة أنه قيل للجمرات هذا الاسم لكونها موضع اجتماع الحصى، أو لكونها كومة من الجمار، وهكذا نرى أن علماء اللغة لم يذكروا الجمرة بمعنى الأعمدة، بل اعتبروها بمعنى الأرض التي يجتمع فيها الجمار، وبعبارة أخرى أنها مجتمع الحصى. الأقوال المتقدمة تشير أيضاً إلى عدم بناء تلك الأعمدة في عصر أغلب أولئك اللغويين، وإذا كان ثمة بناء فهو مجرد شاخص وعلامة، علاوة على ذلك فإنّ علّة تسمية الجمرات وجذرها اللغوي يطرحان مسألة اجتماع الحصى بقوة.

## ليس للجمرة حقيقة شرعية

وهذه النكتة جديرة بالذكر، فمن اليقين أنّ الجمرات ليست من الألفاظ ذات الحقيقة الشرعية أو المتشعبة، وبناءً على ذلك يجب الرجوع إلى كتب اللغة لغرض فهم معناها، وإطلاقها على المواضع الثلاثة من قبيل إطلاق الكل على الفرد، وبالتدريج أصبح هذا المصطلح علماً لتلك الأماكن. من هنا إذا كنا نعتبر قول اللغوي صحيحاً طبقاً لسيرة العقلاء في مورد أهل الخبرة بالخصوص، فحيثما يوجد مطلب متداول بين أولئك يمتلك الشهرة، فهو بشهادتهم ثابت، وهو الحق لأننا في كتاب «أنوار الاصول» أثبتنا حجية القول اللغوي في مثل هذه الموارد، وتجرى عملية أيضاً سيرة العقلاء، وفي غير هذه الصورة فإن تلك الشهادات تُعدّ مؤيداً جيداً لإثبات المقصود.



## ٢ شهادة فقهاء و علماء الإسلام

## إشارة

في هذا المحور المهم نقل أقوال أكثر من جم غفير من علماء الإسلام المعروفين عن أكثر من خمسين مصدراً معتبراً، وهي تشير إلى أنّ الجمرات هي بقعة الأرض التي يجتمع فيها الحصى، وليست هي الأعمدة المنصوبة التي يرميها الحجيج اليوم. يعني يجب رمي الجمار إلى تلك البقعة التي جعلوها اليوم على شكل حوض، لا ألى غيرها. وبعبارة أخرى وكما سبقت الإشارة إليه: أنّ علماء الإسلام أجمعوا على أنّ رمي الجمرات هو من واجبات الحج، ولكن الكلام في موضع الجمرات، يعني المحل الذي يرمى بالحجر «١». ولا بدّ أن نوضح في هذا المقام أنّ تعبيرات علماء الإسلام بخصوص هذه المسألة مختلفة، ويمكن تقسيمهم وفقاً لأقوالهم إلى خمس مجاميع: المجموعة الأولى: وهم الذين صرحوا بأنّ الجمرات هي بقعة الأرض التي الجمرات الماضي والحاضر، ص: ١٤ يجب رمي الحصى إليها. المجموعة الثانية: هؤلاء ذهبوا إلى أبعد من ذلك حيث صرّحوا بأنّ الأعمدة هي مجرد شاخص أو علامة، وأنّ الرمي إليها ليس كافياً ولا مجزياً، بل يجب أن يكون الرمي إلى موضع اجتماع الحصى، كما تعرّض بعضهم إلى تعيين مساحة ذلك الموضع بالذراع. المجموعة الثالثة: وهم الذين قالوا إنّ الجمرات هي مجتمع الحصى. المجموعة الرابعة: الذين لم يقولوا بهذا الأمر صراحة، ولكن عبراتهم تشير بالدلالة الالتزامية إلى كون الجمرات هي محلّ اجتماع الحصى، كقولهم: يستطيع الحاج أن يقف على طرف الجمرات ويرمي إلى الطرف الآخر، فإذا كانت الجمرة هي نفس الأرض فإنّه من الممكن الوقوف في طرف ورمي الطرف الآخر، أمّا إذا كان المراد الأعمدة فإن العاقل لا يصدّق أنّ أحداً يصعد على العمود كي يقف على طرف منه ويرمي الطرف الآخر. وكاستخدام بعضهم لتعبير (في الجمرة) أي رمي الحجر في داخل الجمرة أو (على الجمرة) أي رميه فوقها، وأمثال هذه الأقوال التي تشير بوضوح إلى بقعة الأرض. المجموعة الخامسة: وهم قلّمه معدودة قالوا بالتحجير، أي بجواز رمي الحجر إلى أطراف الأعمدة، أو إلى نفس الأعمدة. بعد هذه المقدمة نورد أقوال هذه المجاميع الخمس آملين من الله تعالى التوفيق والهداية.

## المجموعة الأولى وهم الذين عبّروا عن الجمرة بكونها أرضاً أو مرمى

، وقالوا: إنّ الرمي إلى تلك البقعة من الأرض مجز دون أدنى ذكر للأعمدة في كلامهم، ومن هؤلاء: ١- أبو الصلاح الحلبي (قدس سره) يقول في «الكافي»: «فان رمى حصاة فوقعت في محمل أو على ظهر (بعير) «١» ثم سقطت على الأرض أجزاء، وإلا فعليه أن يرمى عوضاً عنها» «٢». ٢- السيد أبو المكارم ابن زهرة (قدس سره) يقول في كتاب «الغنية»: «وإذا رمى حصاة فوقعت في محمل أو على ظهر بعير، ثم سقطت على الأرض أجزاء ... كلّ ذلك بدليل الإجماع المشار إليه» «٣». ويلاحظ أنّ ابن زهرة يدّعي الإجماع على كفاية هذا النوع من الرمي. ٣- العلامة الحلبي (قدس سره) يقول في كتاب «المنتهى»: «إذا رمى بحصاة فوقعت على الأرض، ثم مرّت على سَنَتِهَا، أو أصابت شيئاً صلباً كالمحمل وشبهه، ثم وقعت في المرمى بعد ذلك أجزاء، لأنّ وقوعها في المرمى بفعله ورميه» «٤». وهذا القول يشير إلى أنّ محلّ الرمي إذا كان منحدرًا فوقعت الحصاة قريبة منه وتدرجت ثم وقعت في المرمى، فإنه مجز، وهو دليل على أنّ الجمرات الماضي والحاضر، ص: ١٦ ليس هناك ذكر للعمود بعنوان المرمى، بل المرمى هو عين محل اجتماع الحصى. ٤- جاء في كتاب «فقه الرضا (عليه السلام)»: «فإن رميت ووقعت في محل وانحدرت منه إلى الأرض أجزاء عنك» «١»، وفي ذيله عن بعض النسخ: إنّ كتاب (فقه الرضا (عليه السلام)) هو مجموعة من الروايات والأخبار، أو هو كتاب الروايات، والعبارة التي ذكرناها من هذا الكتاب شاهد واضح على مدّعانا، وهو أنّ الجمرة ليست عموداً بل هي بقعة من الأرض. على أنّه توجد قرائن كثيرة في كتاب (فقه الرضا (عليه السلام)) تشير إلى أنّه كتاب فقهي يتعلق ببعض أجلاء الأصحاب، ومهما يكن الأمر فإنّ ما فيه شاهد على ما ذكرناه وهو المقصود. ٥- يقول العلامة الحلبي (قدس سره) في كتاب «التذكرة»: «ولو رمى بحصاة فوقعت على الأرض ثم مرّت على سَنَتِهَا، أو

أصابت شيئاً صلباً كالمحمل وشبهه، ثم وقعت في المرمى بعد ذلك أجزأه، لأن وقوعها في المرمى بفعله ورميه ... وأما لو وقعت الحصاة على ثوب إنسان فنفضها فوَقعت في المرمى فإنه لا يجزئه» (٢). يلاحظ أن العبارات المختلفة في القول أعلاه بعضها صريحة مثل: (وقعت على الأرض) وبعضها فيها ظهور للمدعى مثل: (وقعت في المرمى) الجمرات الماضي والحاضر، ص: ١٧ وهي تؤكد بأن محل الرمي بقعة الأرض، وليس هناك ذكر لإصابة الأعمدة كما هو ملاحظ. ٦- شيخ الطائفة أبو جعفر الطوسي (قدس سره) يقول في كتابه القيم «المبسوط»: «فإذا وقعت على مكان أعلى من الجمرة وتدحرجت إليها أجزأه» (١). ٧- شهاب الدين أحمد بن إدريس، أحد من كبار فقهاء السنة، يقول: «فإن رمى بحصاة ... وقعت دون الجمرة وتدحرجت إليها أجزأه» (٢).

### المجموعة الثانية وهم الذين صرحوا بأن الأعمدة المبتية التي في الجمرات هي شواخص أو علامات

للدلالة على محل الرمي، حتى أن بعضهم قال: إن الرمي على الشاخص لا يجزى، ويشترط أن يكون الرمي إلى مجتمع الحصى. ومن هؤلاء: ٨- العلامة المحقق الكبير بحر العلوم. قال في رسالته له في باب الحج والعمرة سماها «تحفة الكرام»: «قال ابن جماعة (٣): قال الشافعية: إن الرمي مجتمع الحصى عند بناء الشاخص هناك لا ما سال من الحصى ولا بالبناء الجمرات الماضي والحاضر، ص: ١٨ الشاخص، فإنه بُنى علامة على موضع الرمي» (١). ٩- ابن عابدين، المتوفى سنة ١٢٣٢ هـ، وهو من علماء السنة، يقول: «وفي اللباب: ولو وقعت على الشاخص - أي أطراف الميل الذي هو علامة للجمره - أجزأه» (٢). عن الممكن أن يكون قوله بهذه الفتوى مستمداً من أنه يقصد بالشاخص هو القسم الأسفل من الميل أو العمود، وهو جزء من الجمره، وإن كان قد بين قصده من الشاخص بكونه أطراف الميل، ولكن على كل حال فيه دليل على أن الميل أو العمود هو علامة للجمره وليس هو الجمره. ١٠- يقول الإمام أحمد المرتضى المتوفى سنة ٨٤٠ هـ: «لا يشترط أن يصيب الجمره لأن المقصود إصابة المرمى، وهو موضع الجمره، فإن قصد إصابة البناء فليل: لا يجزى؛ لأنه لم يقصد المرمى، والمرمى هو القرار لا البناء المنسوب، وقيل: يجزى؛ لأن حكم الهواء حكم القرار» (٣). هذا القول فيه أيضاً دلالة على أن الاعتقاد السائد في المحل الأصلي للرمي هو بقعة الأرض، ومنتهى الأمر أن بعضهم اعتبر قضاء تلك البقعة في حكمها، وبعضهم لا يعتبر ذلك. ١١- ويقول محب الدين الطبري. المتوفى سنة ٤٩٤ هـ: «لم يذكروا في المرمى حداً معلوماً، غير أن كل جمره عليها علم، فينبغي أن الجمرات الماضي والحاضر، ص: ١٩ يرمى تحته على الأرض، ولا يبعد عنه احتياطاً، وحده بعض المتأخرين بثلاثة أذرع من سائر الجوانب إلا في جمره العقبة فليس لها إلا وجه واحد» (١). إن تعيين محل الجمرات بثلاثة أذرع من سائر الجوانب، يصرح بصوت مسموع أن محل الرمي هو بقعة الأرض لا غير، كما أن الأعلام التي ذكرها محب الدين الطبري في القرن الخامس، قد نصبت في محل الجمرات كي لا يفقد الحجيج محل الجمره فيرموا مكاناً آخر، لأنه لم تكن منى في ذلك الزمان سوى صحراء، فتعيين محل الجمره فيها يحتاج إلى علامات. وقد نقل أن الحجيج كانوا أحياناً يفقدون محل الرمي فيرمون مكاناً غيره اشتباهاً، وقيل: إنه في زمان المتوكل العباسي غير بعض الناس غير المطلعين مكان الجمره، فكانوا يرمون في غير محل الرمي، من هنا فإن إسحاق بن سلمة الصائغ المؤول عن أمور الحج والكعبة في زمان المتوكل بنى حائطاً لتعيين محل الرمي (٢). وسنورد هذا الكلام بعين ألفاظه. ١٢- ويقول ابن جبير الأندلسي المتوفى سنة ٦١٤ هـ- في وصف جمره العقبة: «... وهي أول منى المتوجه من مكة، وعن يسار المار إليها، وهي على قارعة الطريق مرتفعة؛ للمتراكم بها من حصى الجمرات ... وبها علم منصوب شبه أعلام الجمرات الماضي والحاضر، ص: ٢٠ الحرم التي ذكرناها». ويقول في مورد الجمره الوسطى والاولى: «وبعد هذه الجمره العقبية موضع الجمره الوسطى، ولها أيضاً علم منصوب، وبينهما قدر الغلوة، ثم بعدها يلقى الجمره الاولي ومسافتها منها كمسافة الاخرى» (١). الغلوة: مقدار رمية سهم، وتقدر بثلاثمائة ذراع إلى أربعمائه. وهذه العبارة صريحة بأن الأعمدة هي علامات للجمره، ولا تخفى صراحتها على أحد. ١٣- ويقول الباجي من علماء أهل السنة: «الجمره: اسم لموضع الرمي، قال ابن فرحون في شرحه على ابن الحاجب: وليس المراد بالجمره البناء القائم، وذلك البناء قائم وسط الجمره علامة على موضعها، والجمره اسم للجميع؛ انتهى» (٢). ١٤- ويقول محمد بن الشربيني

المتوفى سنة ٩٧٧ هـ: «ويشترط أيضاً قصد الجمره بالرمي، فلو رمى الى غيرها، كأن رمى في الهواء فوقع في المرمى، لم يكف، وقضية كلامهم أنه لو رمى إلى العَلَم المنسوب في الجمره أو الحائط الذي بجمرة العقبة، كما يفعله كثير من الناس، فأصابه به ثم وقع في المرمى، لا يجزىء» (٣). وهذه العبارة جديرة بالاهتمام لأنه علاوة على اعتباره العمود المنسوب الجمرات الماضي والحاضر، ص: ٢١ في الجمره علامه على موضعها وليس هو الموضع، ورمى الحجر إلى تلك العلامة ليس كافياً ولا مجزياً، فإنه صرح بأن هذا هو مفهوم كلام وفتاوى الفقهاء. ١٥- البهوتي من علماء أهل السنة، يقول في كتابه (كشاف القناع): «إن المرمى مجتمع الحصى، كما قال الشافعي، لانفس الشاخص ولا مسيله» (١).

### المجموعة الثالثة و هم الذين يذهبون إلى أن الجمره هي مجتمع الحصى

، ومنهم: ١٦- جاء في حواشي الشرواني: «قوله: الجمره مجتمع الحصى، حدّه الجمال الطبرى بأنه ما كان بينه وبين أهل الجمره ثلاثة أذرع فقط، وهذا التحديد من تفقّهه وكأنه قرب به مجتمع الحصى غير السائل، والمشاهده تؤيده فإن مجتمعه غالباً لا ينقص عن ذلك. تنبيه: لو فرش في جميع المرمى أحجاراً فأثبتت، كفى الرمي عليها، كما هو ظاهر؛ لأن المرمى وإن كان هو الأرض إلا أن الأحجار المثبتة فيه صارت تعدّ منه ويعدّ الرمي عليها رمياً على تلك الأرض» (٢). وهذا التعبير يشير إلى أن سعة الجمره نحو ثلاثة أذرع من مركز الدائرة، من كل أطرافها، أي إن قطرها نحو متر ونصف، ومساحة الحوض الحالي الجمرات الماضي والحاضر، ص: ٢٢ تقارب هذا المقدار. ١٧- الشافعي، وهو واحد من الأئمة الأربعة لأهل السنة، يقول: «إن الجمره مجتمع الحصى» (١). ١٨- ويقول الشافعي أيضاً في موضع آخر: «فإن رمى بحصاة فأصابت انساناً أو محملاً ثم استتت حتى أصابت موضع الحصى من الجمره، أجزأت عنه» (٢). ١٩- ويقول مالك، وهو من أئمة أهل السنة أيضاً: «وإن وقعت في موضع حصى الجمره، وإن لم تبلغ الرأس، أجزأ» (٣). وواضح أنه يقصد بالرأس رأس مجتمع الحصى أو قميّة المخروط المتكوّن من كومه الحصى، ففي موضع الجمره يتراكم الحصى على شكل مخروط، ومالك هنا يؤكد أنه ليس من اللازم إصابة رأس المخروط، بل إن إصابة أي نقطه منه تجزى. ٢٠- ويقول الشافعي أيضاً بناءً على نقل «سنن البيهقي» وهو يشير إلى جمع الحصى: «ومن حيث أخذ أجزأه، إلا أني أكره من المسجد ... ومن الجمره، لأنه حصى غير متقبل» (٤). وهذا التعبير يتضمّن معنى أن الجمره هي مجتمع الحصى. الجمرات الماضي والحاضر، ص: ٢٣ ٢١- محيي الدين النووي، من فقهاء أهل السنة المعرفين، يقول في كتابه «المجموع»: «والمراد من الجمره مجتمع الحصى في موضعه المعروف، وهو الذي كان في زمان رسول الله (صلى الله عليه وآله)، ولو نحى الحصى من موضعه الشرعي ورمى إلى نفس الأرض أجزأ؛ لأنه رمى في موضع الرمي، هذا الذي ذكرته هو المشهور وهو الصواب» (١). وفي هذا المقطع تصريح كامل وواضح باعتبار الجمره قطعاً الأرض، ويدعى في ذلك الشهرة، وكونه المعمول به في زمان رسول الله (صلى الله عليه وآله) فتأملوا المسأله بدقه. ٢٢- ابن حجر العسقلاني، في كتاب «فتح الباري» يقول: «والجمرة اسم لمجتمع الحصى، سميت بذلك لاجتماع الناس بها» (٢). وهذا الكلام صريح بكون الجمره هي محل اجتماع الحصى. ٢٣- ويقول الإمام أحمد المرتضى، وهو من علماء أهل السنة: «جمرة العقبة وهو مستدبر للكعبة من بطن الوادي - يشير بذلك إلى هيئة الرامي لجمرة العقبة - وموضعها ما تحت البناء وحوليه، وهو موضع الحصى، ولهذا قال في الروضة: ولا يشترط كون الرامي خارج الجمره، فلو وقف طرفها ورمى الطرف الآخر جاز» (٣).

### المجموعة الرابعة و هؤلاء لم يرد عنهم أي تصريح بهذا الأمر على وفق ما تقدّم

، وهم ثلاث مجاميع: الف: الذين قالوا: «لاتقف على الجمره» أو «لو وقف في طرف الجمره ورمى إلى الطرف الآخر جاز» وسواهما من العبارات التي تتضمن أن الجمره هي قطع الأرض الدائرة بحيث يمكن الوقوف على طرف منها ورمى الطرف الآخر، وإلا فإن الوقوف على طرف العلامة ورمى طرفها الآخر، أمر لا معنى له ولا يصدقه عاقل كما ذكرنا سابقاً، ومن الفقهاء القائلين بهذه المسأله

ضمن هذه المجموعة: ٢٤- يحيى بن سعيد الحلبي (قدس سره)، قال في كتاب «الجامع للشرائع»: «واجعل الجمار على يمينك، ولا تقف على الجمرة» (١). فهل يمكن الوقوف على الجمرة حتى ينهى عنه؟ نعم، يمكن ذلك إذا عرفنا أن الجمرة هي محل اجتماع الحصى، لأن مساحتها نحو ثلاثة أمتار في ثلاثة، ويمكن للشخص أن يقف على طرفها. ولا يصدق ذلك إن كان المراد به الأعمدة.

٢٥- محيي الدين النووي، وهو من فقهاء العامة، يقول في «روضة الطالبين»: «ولا يشترط كون الرامي خارج الجمرة، فلو وقف في الطرف ورمى إلى الطرف الآخر جاز» (٢). الجمرات الماضي والحاضر، ص: ٢٥ ومن العجيب أن البعض أجاب عن مثل هذه العبارة بالقول: إنه في ذلك الزمان كان البعض يصعد على العلامة ويقف على طرف منها ويرمي الطرف الآخر، ومن البديهي أن هكذا احتمال لا يصدر عن الباحث والمحقق، وهو أشبه بالهزل والمزاح، وسيأتي لاحقاً أن رفعت باشا ذكر في رحلته أن البعض يقوم بهذا العمل الخطير من باب المزاح. ٢٦- ويقول عبدالكريم الرافعي في كتاب «فتح العزيز»: «ولا يشترط كون الرامي خارج الجمرة، بل لو وقف في طرف منها ورمى إلى طرف جاز» (١). ٢٧- وقال النووي أيضاً في «المجموع»: «قال أصحابنا: ولا يشترط وقوف الرامي خارج المرمى، بل لو وقف في طرفه ورمى إلى طرفه الآخر، أو وسطه، أجزأه، لوجود الرمي، والله أعلم» (٢). ب- وهم الذين لم يذكروا تعبير الأرض صراحة، بل نصوا على تعبير «في الجمرة» أو «على الجمرة» وهو يتضمن كون الجمرة هي بقعة الأرض التي يكفى رمي الحصى فيها أو عليها، ومنه يتضح أنه إذا كان الواجب رمي العلامات فليس من المناسب التعبير بحرف الجمر «في» أو «على»، ومن هؤلاء: ٢٨- يقول العلامة الحلبي في «التذكرة»: «وأما الرمي فإن أمكن الصبي من وضع الحصى في كفه ورميها في الجمرة الجمرات الماضي والحاضر، ص: ٢٦ من يده فعل، وإن عجز الصبي من ذلك أحضره الجمار ورمى الولي عنه» (١). ٢٩- ويقول الشيخ الصدوق في كتابه «من لا يحضره الفقيه»: «ويجوز أن تكبر مع كل حصة ترميها تكبيراً، فإن سقطت منك حصة في الجمرة أو في طريقك فخذ مكانها من تحت رجلك ولا تأخذ من حصى الجمار الذي قد رُمى بها» (٢). صحيح أن الشيخ الصدوق (قدس سره) يذكر أنه إذا سقطت منك حصة في الجمرة فلا يجزى، ولكن ذلك بسبب عدم التيقن والاختيار، والمهم أن التعبير بالسقوط في الجمرة دليل على أن الجمرة هي بقعة الأرض ومحل اجتماع الحصى. ٣٠- ويقول المحقق السبزواري في كتاب «الذخيرة»: «ولو وقعت على حصة فطفت الثانية فوقت في المرمى يجزى، كما قطع به المصنف، ومثله لو رمى إلى غير المرمى فوقت في المرمى» (٣). ٣١- عبد الكريم الرافعي، المتوفى سنة ٦٢٣ هـ، وهو من فقهاء أهل السنة، يقول في هذا الإطار: «ولو انصدمت الحصة المرمية بالأرض خارج الجمرة، أو بمحل في الطريق، أو عنق بعير، أو ثوب إنسان، ثم ارتدت ووقعت في المرمى، اعتد بها؛ لحصولها في المرمى بفعله من غير معاونته أحد» (٤). الجمرات الماضي والحاضر، ص: ٢٧ ٣٢- ونقلنا سابقاً عن محمد ابن الشر بيني أنه يقول: «ويشترط أيضاً قصد الجمرة بالرمي، فلو رمى إلى غيرها، كأن رمى في الهواء فوقت في المرمى لم يكف» (١). وجدير بالذكر أنه يصرح في كتابه بعد هذه العبارة بأنه لو رمى إلى العلم المنسوب في الجمرة فأصابه ثم وقع في المرمى فلا يجزى؛ لأنه لن ينوي إصابته المرمى. ٣٣- وكتب الإمام سحنون إلى سعيد التنوخي في كتاب «المدونة الكبرى»: «سألت الإمام عبد الرحمن بن القاسم عن فتاوى الإمام مالك حول رمي الحجارة، فقلت: فإن رمى حصة فوقت قرب الجمرة؟ قال: إن وقعت في موضع حصى الجمرة، وإن لم تبلغ الرأس، أجزأه. قلت: أتخفظه عن مالك؟ قال: هذا قوله» (٢). قوله: «وإن لم تبلغ الرأس» إشارة إلى تراكم الحصى بعضه فوق بعض حتى يكون على شكل مخروطي، فبعضهم يرمي قمة المخروط، وهنا يذكر سحنون أنه ليس من الواجب رمي تلك القمة، ويجزى الرمي في أطراف مجتمع الحصى، وهذا الكلام يفسر عبارات أخرى سوف نذكرها، لذا يرجى التركيز عليه. ٣٤- وقال عبدالله بن قدامة في «المغني»: «وإن وقعت على موضع صلب في غير المرمى، ثم تدرجت على المرمى، الجمرات الماضي والحاضر، ص: ٢٨ أو على ثوب إنسان، ثم طارت فوقت في المرمى، أجزأته، لأن حصوله بفعله» (١). ويلاحظ في هذا المقطع تعبيرين؛ وهما «في المرمى» و «على المرمى» وكلاهما بمعنى واحد. ٣٥- ويقول عبد الله بن قدامة في «المغني» أيضاً: «ولا يجزئه الرمي إلا أن يقع الحصى في المرمى، فإن وقع دونه لم يجزئه» (٢). ويقيناً أنه لو كان يريد العمود أو الشاخص لقال: إلا أن يصيب العمود، ولا يمكن القول: يقع في العمود. ٣٦-

ويقول محيي الدين النوري في «المجموع»: «إذا رمى الحصاة السابعة، ثم رمى صيداً قبل وقوع الحصاة في الجمرة، قال الدارمي: قال ابن المرزبان: يلزمه الجزاء؛ لأنه رماه قبل التعلل، فإنه لا يحصل التعلل إلا بوقوع الحصاة في الجمرة» (٣). ٣٧- ويقول البهوتي، المتوفى سنة ١٠٥١ هـ- في «كشاف القناع»: «ويشترط علمه بحصولها، أي السبع حصيات في المرمى في جمرة العقبة وفي سائر الجمرات؛ لأن الأصل بقاء الرمي في ذمته» (٤). ٣٨- وجاء في كتاب «الفقه على المذاهب الأربعة»: «الحنابلة قالوا: ولو رمى حصاة ووقعت خارج المرمى ثم تدرجت حتى سقطت فيه أجزأته، وكذا إن رماها فوقعت على ثوب إنسان فسقطت في المرمى» (٥). الجمرات الماضي والحاضر، ص: ٢٩ وهنا جاءت كلمة (التدرج) مرة واحدة، و (السقوط في المرمى) مرتين، وهو دليل واضح على المدعى. ٣٩- وجاء في كتاب «الموسوعة الفقهية» المطبوع في الكويت، باب رمى الحجار: «ويشترط حصول الجمار في المرمى عند جمهور الفقهاء (المالكية والشافعية والحنابلة) وإن لم يبق فيه، ولا يشترط ذلك عند الحنفية، فلو وقع على ظهر رجل أو جمل أو وقعت بنفسها بقرب الجمرة أجزأ وإلا لم يجزىء» (١). ٤٠- العلامة (قدس سره) في «القواعد» يقول: «لو وقعت على شيء وانحدرت على الجمرة صح» (٢). قوله: «انحدرت على الجمرة» يشير إلى أن الجمرة هي بقعة الأرض التي يرميها الحجيج بالحصى، والكلام هنا يشمل جميع الجمرات وليس خصوص جمرة العقبة. ٤١- ويقول ابن فهد الحلبي في «المحرر»: «لو وقعت على شيء ثم انحدرت منه إلى الجمرة، أجزأت أيضاً» (٣). وهذا أيضاً يشمل جميع الجمرات. ٤٢- ويقول المحقق الحلبي في «شرائع الإسلام»: «فالواجب فيه التية والعدد ... وإصابة الجمرة بها بما يفعله، فلو وقعت على شيء وانحدرت على الجمرة جاز ...» (٤). الجمرات الماضي والحاضر، ص: ٣٠ ٤٣- ويؤكد ذلك الشهيد الثاني في «مسالك الأفهام» حيث يقول في باب الجمرات: «فلو وقعت على شيء وانحدرت على الجمرة جاز» (١). ٤٤- وورد ذلك عن المحقق الثاني في «جامع المقاصد» حيث يقول: «لو وقعت على شيء وانحدرت على الجمرة صح، ولو تميمتها حركة غيره لم يجز» (٢). ٤٥- وكذلك عن صاحب «الرياض» (قدس سره) حيث يقول: «لو وقعت على شيء وانحدرت على الجمرة فإنها تجزى» (٣). ويتبين خلال حديثه أن مراده من (شيء) بدن إنسان أو جمل. وكل ما ذكرناه هو شاهد على المقصود. ج: الذين قالوا: إذا رمى الحجر إلى الجمرة فوقع فيها، ثم تدرج فخرج منها. فلا يضّر، يعني أن بقاء الحجر داخل الجمرة ليس شرطاً، وواضح أنه لو كان المراد رمى الشاخص أو العلامة فإن ذلك لا معنى له أصلاً، ومن الذين قالوا بهذا: ٤٦- زكريا بن محمد الأنصاري، المتوفى سنة ٩٢٦ هـ-، في كتاب «فتح الوهاب» يقول في معرض كلامه عن شروط الرمي: «وتحقق إصابته بالحجر، وإن لم يبق فيه، كأن تدرج وخرج منه، فلو شك في إصابته لم يحسب» (٤). الجمرات الماضي والحاضر، ص: ٣١ ٤٧- ويقول الإمام أحمد المرتضى في «شرح الأزهار»: «لا يشترط بقاء الحصى في المرمى، فلو وقعت فيه ثم تدرجت عنه لم يضّر» (١). ٤٨- ويقول محيي الدين النووي في «المجموع»: «قال أصحابنا: ولا يشترط بقاء الحجر في المرمى، فلو رماه فوقع في المرمى ثم تدرج منه وخرج عنه أجزأه، لأنه وجد الرمي إلى المرمى وحصوله فيه» (٢).

### المجموعة الخامسة وتشم بعض متأخري الفقهاء الذين قالوا بكفاية الرمي إلى الشاخص أو إلى محل اجتماع الحصى

، وبعبارة أخرى أنه يستفاد التخيير من كلامهم، ومحصلة كلامهم كفاية الرمي إلى مجتمع الحصى، ومن القائلين بهذه المسألة: ٤٩- الشهيد الأول (قدس سره) في كتاب «الدروس» يقول: «والجمرة اسم لموضع الرمي، وهو البناء أو موضعه مما يجتمع من الحصى، وقيل: هي مجتمع الحصى لا- السائل منه، وصرح على بن بابويه بأنه الأرض» (٣). ٥٠- الفاضل الأصفهاني (قدس سره) في «كشف اللثام» يقول في تفسير الجمرة: «وهي الميل المبنى، أو موضعه» (٤). إن النقطة المهمة التي جاءت في كلام الشهيد الثاني تتركز في قوله: «أو الجمرات الماضي والحاضر، ص: ٣٢ موضعه وماحوله ...» يعني أن أحد معاني الجمرة هو موضع البناء أو محل الشاخص وما يحيطه. وهو يشبه الحوض الحالي بدقة، وهذا الكلام نستفاد منه كثيراً في بحث الانتقادات لذا يرجي التركيز عليه. ٥١- ويقول بكرى الدمياطي من علماء الشافعية في كتاب «إعانة الطالبين»: «لزم أن يكون قاصداً المرمى، فلو قصد غيره لم يكف، وإن وقع فيه؛ كرميه



نحوحيّة في الجمره، ورمية العَلَم المنسوب في الجمره عند ابن حجر، قال: نعم لو رمى إليه بقصد الوقوع في المرمى وقد علمه فوقع فيه، أتجه الإجزاء لأن قصده غير صارف حينئذ، قال عبد الرؤوف: والأوجه أنه لا يكفي وكون قصد العلم حينئذ غير صارف ممنوع؛ لأنّه تشريك بين ما يجزىء وما لا يجزىء أصلاً. وفي (الاياعاب): أنه يغتفر للعامي ذلك، واعتمد إجزاء رمى العلم إذا وقع في المرمى، قال: لأن العامة لا يقصدون بذلك إلّا فعل الواجب، والمرمى هو المحل المبني فيه العلم، ثلاثه أذرع من جميع جوانبه إلّا جمره العقبة فليس لها إلّا جهة واحدة» «١». ٥٢- ويقول ابن عابدين، وهو من علماء الحنفية، في «حاشية رد المحتار»: «وفي (اللباب): ولو وقعت على الشاخص؛ أي أطراف الميل الذي هو علامة للجمره، أجزأه، ولو وقعت على قبة الشاخص ولم تنزل عنه فإنّه لا يجزىء للبعد» «٢».

الجمرات الماضي والحاضر، ص: ٣٣ ٥٣- ورد في مجلة «البحوث الفقهيّة المعاصرة» العدد ٤٩ سنة ١٤٢١ هـ- مقال بعنوان (الجمرات) وهو يشير إلى أنّ الفقهاء المعاصرين في الحجاز يعتبرون مجتمع الحصى هو موضع الجمرات، واختلافهم يتركز في أرضية العَلَم أو الشاخص هل يمكن اعتبارها جزءاً من المرمى أم لا، فصرح البعض بنفي ذلك، وقال: إنّ محلّ الشاخص ليس جزءاً من المرمى، فلا يصح الرمي إلى مكانه لو أزيل، بل يجب الرمي إلى أطرافه، ويعتقد البعض أنّ محلّه جزء من المرمى، فإذا أزيل يمكن الرمي إليه أو إلى أطرافه. ومن جملة المقال يلاحظ أنّ الكلّ يسلمون بأن المرمى هو أطراف الشاخص، ولكن الاختلاف في اعتبار مكان الشاخص جزءاً من المرمى أم لا؟ وهو اختلاف في الرأي، وهاك بعض ما جاء في المقال المشار إليه آنفاً بنصه عن مجلة (البحوث الفقهيّة المعاصرة): «أمّا العلم الشاخص في وسط الجمرات، فقد اختلف الفقهاء في احتسابه جزءاً من المرمى، أو خارجاً عنه، نظراً لاختلافهم في وجوده على عهد النبي (صلى الله عليه وآله) ويترتب على هذا خلاف فقهي في صحّة رمي مكان الشاخص لو أزيل، وفي بقاء حصى الجمار عليه بشقوق جداره في حالة وجوده أو على قمته. فمن يذهب إلى وجود الشاخص على عهد رسول الله (صلى الله عليه وآله) يعدّ مكانه جزءاً من المرمى في حالين بقائه أو زواله، يصحّ الرمي إلى مكانها، وما بقي من الجمار بين شقوق الجدار. ومن يرى استحداثه بعد عهد النبوة يرى أنّه - أي الشاخص - لا يعدّ من المرمى، فلا يصحّ الرمي إلى مكانها بعد زوالها، أو بقاء حصى الجمار عليه، أو بين شقوق جدارها. الجمرات الماضي والحاضر، ص: ٣٤ فمن تمّ طرح الفقهاء عند هذا الموضوع السؤال التالي: هل أرض العلم (الشاخص) من أصل المرمى بحيث يجزىء الرمي إلى محلّه لو أزيل، أو لا؟ خلاف. ذهب ابن حجر إلى أنّها ليست من المرمى، فلا يجزىء الرمي إليها لو أزيل العَلَم، وقال العلامة ابراهيم الباجوري تبعاً لابن قاسم: هي منه، ويجزىء الرمي إليه لو أزيل، وأما ذات العلم المبني فليس بمرمى، فلا يكفي الرمي إلى العلم المنسوب في الجمره. وعند العلامة محمد الرملي: يجزىء الرمي إلى العَلَم إذا وقع في المرمى، قال: لأنّ العامة لا يقصدون بذلك إلّا فعل الواجب. وتتعدّد اجتهادات العلماء في عدّ مكان الشاخص لو أزيل من الجمره أم لا، وهل يصح الرمي إليه؟ تعرض لهذا الموضوع أيضاً العلامة الشيخ محمود الشكري بن السيد اسماعيل حافظ كتب الحرم المكي قائلاً: «واختلف في أرض الشاخص، قيل: إنّها مجتمع الحصى، وقيل: لا، والأول هو الأرجح والأقوى، وعلى كلا القولين يجوز الرمي إليه لو أزيل الشاخص؛ لأنّها من المرمى الحقيقي على القول الأول، ومن المرمى الحكمي على القول الثاني». وممّا تقدّم نستخلص النتائج التالية: ١- إذا لم تقطع بوجود هذه الأعمدة في زمان النبي (صلى الله عليه وآله) بناءً على قول بعض المؤرخين، فعلى الأقلّ يجب القول إنّ وجودها في ذلك الزمان مشكوك. ٢- يتفق كلّ علماء أهل السنة على أنّ المرمى هو مجتمع الحصى، وإنّما الجمرات الماضي والحاضر، ص: ٣٥ يقع الاختلاف في أرضية الأعمدة وهل هي جزء من المرمى أم لا؟ وهل أنّ الرمي إليها يجزىء أم لا؟ فبعضهم اعتبرها جزءاً منه، وبعضهم لا يعتبرها كذلك، بل يقول بأنّ الدائرة المحيطة هي محلّ الرمي. ٣- إذا قصد العمود أو الشاخص فأصابه، فوقع في المرمى، فإنّ بعض الفقهاء قال: لا- يجزىء، لأنّه قصد الشاخص لا المرمى، وبعضهم قال: يجزىء، بقصد القربة- على وجه الاجمال- لأداء الواجب، فهو قد رمى الحصاة إلى العلامة فأصابها، ف وقعت في المرمى، وهو المحل الواقعي للمرمى، وهذا القصد الاجمالي يجزىء. ٥٤- وفي مجلة «البلد الأمين» «١» الصادرة في المملكة العربية السعودية أيضاً، يوجد مقال حول جمره العقبة بقلم «الشريف محمد بن مساعد الحسين»، كتب فيه توضيحاً عن الحيطان التي على الجمار، وصرح بأوّل من ذكر إحداها

هناك، مبيناً أن المرمى هو مساحة الحوض، وضبطه ثلاثة أذرع من جميع جوانبه، وفيما يلي نص عبارته: «البسام ذكر في كتابه (توضيح الأحكام في بلوغ المرام ج ٣) إن أول من ذكر إحداث هذه الحيطان (الأحواض) على الجمار هو الشيخ علي بن سالم الحضرمي في نسكه المسمى (دليل الطريق لحجاج بيت الله العتيق) فقد قال في ص ٨٧: المرمى: المحل المبني فيه العلم، وضبطه ثلاثة أذرع من جميع جوانبه، وقد حوِّط على هذا المقدار بجدار قصير، فالمرمي يكون داخله». وهذا الكلام يشير بوضوح إلى أن المرمى هو الدائرة بشعاع ثلاثة أذرع الجمرات الماضي والحاضر، ص: ٣٤ (أو بقطر ثلاثة أمتار)، وأن العمود هو علم أو دلالة. ٥٥- في نهاية البحث نورد كلام الفقيه الكبير صاحب الجواهر- أعلى الله مقامه الشريف- بعنوان حسن الختام، وهو (رحمه الله) معدود في جملة الفقهاء المحققين، وقد بحث موضوع الجمره بشكل مفصل نسبياً، وكلامه في آخر البحث يشير إلى أنه يعتبر الرمي في محل الجمرات كافياً. قال (قدس سره): «ثم المراد من الجمره البناء المخصوص، أو موضعه إن لم يكن، كما ي (كشف اللثام)، وسمى بذلك لرميه بالحجار الصغار المسماة بالجمار، أو من الجمره بمعنى اجتماع القبيلة لاجتماع الحصاة عندها ... وفي (الدروس) أنها اسم لموضع الرمي، وهو البناء، أو موضعه، مما يجتمع من الحصى، وقيل: هي مجتمع الحصى لا السائل منه، وصرح علي بن بابويه بأنه الأرض، ولا يخفى عليك ما فيه من الاجمال. وفي (المدارك) بعد حكاية ذلك عنها، قال: وينبغي القطع باعتبار إصابة البناء مع وجوده؛ لأنه المعروف الآن من لفظ الجمره، ولعدم تيقن العهد من الخروج بدونه، أما مع زواله فالظاهر الاكتفاء بإصابه موضعه. وإليه يرجع ما سمعته من (الدروس) و (كشف اللثام) إلا أنه لا تقييد في الأول بالزوال، ولعله الوجه لاستبعاد توقف الصدق عليه» (١). ومن كلام صاحب الجواهر الغني المحتوي نستفيد نقطتين: الأولى: إنه يميل إلى أن إصابة العمود والأرض كلاهما مجزيان، وهذا موافق لمرادنا، وهو كفاية الرمي إلى الحوض الذي في أطراف الأعمدة. الجمرات الماضي والحاضر، ص: ٣٧ الثانية: يُعلم ممّا نقله عن صاحب المدارك، حول إصابة الأعمدة، أنه تمسكك بدليلين، الأول: أهل الاشتغال والاحتياط المعبر عنهما بعدم تيقن العهد من الخروج بدونه، والثاني: أن المعروف في زمانه من لفظ الجمره هو العمود أو البناء. ويبدو أن كلا الدليلين غير مقنعين؛ لأن وجود الأعمدة في زمانه ليس دليلاً على وجودها في زمان المعصومين (عليهم السلام) ولو بعنوان علامه أو شاخص. كما أن قاعدة الاحتياط توجب هنا رمي الأعمدة ووقوع الحجر في المرمى (مجتمع الحصى) فلو رمى إلى العمود ووقع الحجر خارج المرمى فإنه لا يكفي، وهذا يؤدي إلى مشكلة كبيرة للحجيج تتمثل بمراعاة إصابة المحليين. ومضافاً إلى ذلك أن الرجوع إلى أصل الاحتياط إنما يصح حينما لا يتوفر لدينا دليل على وجوب الرمي إلى مجتمع الحصى، مع أن لدينا الأدلة الكافية على ذلك؛ لأن الشواهد تصرح أو تشير بوضوح إلى عدم وجود تلك الأعمدة في العصور السابقة، وليس هناك سوى المرمى أو الموضع الذي يجتمع عليه الحصى، ولو وجدت الأعمدة فإنها مجرد علامات أو شواخص تدل على محل الجمره ليس إلّا، وقد أقمنا الأدلة العديدة الكافية لإثبات هذا الأمر.

### النتيجة

من خلال التدقيق في الأقوال الكثيرة التي نقلناها عن محققى الفقه الإسلامى، سواء من الشيعة أو أهل السنة، ضمن خمس مجاميع، وعن نحو الجمرات الماضي والحاضر، ص: ٣٨ خمسين مصدراً من المصادر المعتمدة- ومع الأخذ بنظر الاعتبار أنه ليس ثمة اختلاف بين الفرق الإسلامية حول مواضيع الحج- يثبت لدينا إمّا عدم وجود الأعمدة في القرون الماضية، أو أنها موجودة ولكن بعنوان شاخص أو علامه تدل على المكان الواقعى للرمى.

### ٣ الجمرات في الروايات الإسلامية

بالرغم من أن موضوع الجمره لم يرد بصراحة في الروايات الإسلامية ولكن هناك إشارات في هذه الروايات إلى أن (الجمرات) يرد بها محل اجتماع الحصى. وتوضيح ذلك: أن روايات رمى الجمرات الواردة في كتاب «وسائل» وردت في مكانين: الأول: في أبواب (رمى جمره العقبة) حيث أورد صاحب الوسائل روايات كثيرة في باب أحكام الجمرات ضمن ١٧ باباً، ولكن لم يرد في أي منها تفسير وتوضيح حول موقع الجمره وأن المراد بالجمره هو (العمود) أو (محل اجتماع الحصى). الثاني: أورد بعد أبواب الذبح والتقصير أحاديث كثيرة أيضاً تحت عنوان (أبواب العود إلى منى ورمى الجمار) ضمن سبعة أبواب حيث تتحدث هذه الروايات عن رمى الجمرات الثلاثة بعنوان (أعمال اليوم الحادي عشر والثاني عشر من ذي الحجة) وهنا أيضاً لا نشاهد في هذه الروايات أي كلام حول توضيح المراد من الجمرات. الجمرات الماضي والحاضر، ص: ٤٠ ولكن مع التدقيق والتحقيق في مجموع هذه الأبواب الأربعة والعشرين يمكننا أن نستوحي من روايات عديدة إشارات عميقة مؤيدة للنظرية أعلاها حيث تدل على أن الجمره هي (محل اجتماع الحصى). وكنموذج نلفت النظر إلى هذه الروايات: ١- ورد في حديث معتبر عن معاوية بن عمارة عن الإمام الصادق (عليه السلام) أنه قال: «فإن رميت بحصية فوقعت في محمل فأعد مكانها وإن أصابت إنساناً أو جملاً ثم وقعت على الجمار أجراًك» (١). فنرى أن التعبير بقوله (وقعت على الجمار) يدل على أن الجمره هي قطعة الأرض المليئة بالحصى والجمار تقع عليها. ونلاحظ أيضاً أن الكثير من أرباب اللغة فسروا (الجمار) بمعنى الحصى والأحجار الصغيرة ومن ذلك: يقول ابن الأثير في «النهاية»: «الجمار هي الأحجار الصغار». ويقول الفيومي في «المصباح المنير»: «والجمار هي الحجاره». وكذلك يقول ابن منظور في «لسان العرب»: «الجمرات والجمار الحصى التي ترمى بها في مكة». وعليه فإن وقوع الحصى على الجمار يعني وقوعها على الحصى الكثيرة الجمرات الماضي والحاضر، ص: ٤١ المتجمعة، وهذا المعنى وطبقاً للرواية المذكورة آنفاً يكفي لأداء وظيفه رمى الجمرات. إذن فالعبارة المذكورة تدل بصورة جيدة على المقصود. ومضافاً إلى ذلك فإن الحجر الذي يصيب بدن الإنسان أو يصيب بعيراً فإنه حين العوده لا تكون له تلك القوة بحيث يصيب العمود (إذا كان هناك عمود في البين) فغاية ما هناك انه سوف يقع على مجمع الحصى. ٢- في حديث البرزطي (أحمد بن محمد بن أبي نصر) عن أبي الحسن علي بن موسى الرضا (عليه السلام) يقول: «وَأَجْعَلُهُنَّ عَلَيَّ يَمِينَكَ كُلَّهُنَّ وَلَا تَزِم عَلَيَّ الْجَمْرَةَ» (١). وهذا الحديث يدل أيضاً على أن الجمره هي مجمع الحصى لأن البعض يقف على طرف منها ويرمي نحو الطرف الآخر، ويرى بعض علماء العامة أن في ذلك كفاية، ولكننا نرى الحرمة أو الكراهة في ذلك، والإمام (عليه السلام) هنا ينهي عن هذا العمل، ومن البديهي أن أي عاقل عندما يرمى الجمره لا يقف على العمود. ورأينا في كلمات فقهاء العامة في البحث السابق أيضاً هذا المعنى حيث يقول البعض: «لا يجوز الوقوف على الجمره» (فتدبر). ٣- وجاء في كتاب «فقه الرضا (عليه السلام)»: «وَأَنَّ رَمَيْتَ وَوَقَعْتَ فِي مَحْمَلٍ وَأَنْحَدَرْتَ مِنْهُ إِلَى الْأَرْضِ أَجْرًا تُعْنَكُ» (٢). الجمرات الماضي والحاضر، ص: ٤٢ ٤- وفي نسخة أخرى من هذا الكتاب أيضاً: «إِنْ أَصَابَ إِنْسَانًا أَوْ جَمَلًا ثُمَّ وَقَعْتَ عَلَى الْأَرْضِ أَجْرًا» (١). ومن الواضح أن المراد من هذه العبارة أن تتدحرج الحصى وتقع على الأرض محل الرمي، وعليه فإن إشكال المرحوم صاحب الجواهر الذي يقول: «إِنَّ هَذَا الْحَدِيثَ مَبْهَمٌ لِأَنَّ كَلِمَةَ (الْأَرْضِ) مُطْلَقَةٌ» لا يكون وجيهاً وليس هناك ابهام في الحديث الشريف، والمراد من وقوع الحصى على الأرض هو وقوعها على الجمره (مجمع الحصى). ٥- وينقل «البيهقي» المحدث المعروف لدى أهل السنه في حديث مفصل: «إِنْ جَبْرَيْلُ كَانَ يُعْرَضُ مَنَاسِكَ الْحَجِّ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَمِنْ ذَلِكَ أَنَّهُ قَالَ (ثُمَّ انْتَهَى إِلَى جَمْرَةِ الْعُقْبَةِ فَعَرَضَ لَهُ يَعْنِي الشَّيْطَانُ فَرَمَاهُ بِسَبْعِ حَصِيَّاتٍ حَتَّى ذَهَبَ» (٢). ومن الواضح أن المراد ب- (الجمرة) هنا هو مجمع الحصى التي تتراكم بشكل طبيعي هناك لا أن المراد أن هناك عموداً في زمان النبي إبراهيم في ذلك المحل كان موجوداً قبل وقوع هذه الحادثة (إلا أن يكون هناك كلام مقدر ولكنه خلاف ظاهر الكلام). ٦- ونقرأ في حديث آخر في هذا الكتاب: الجمرات الماضي والحاضر، ص: ٤٣ يقول «ابن أبي نعيم ابن أبي نعم»: سألت من أبي سعيد (الخدري) حول رمى الجمرات فقال: «ما تقبل منه رُفِعَ ولولا ذلك كان أطول من ثبير!» (١). ويستفاد من هذا الحديث جيداً أن المراد من الجمرات هو مجمع الحصى التي تتجمع وتزداد كل يوم بسبب قذف الحصى ورمى الجمرات. ٧- وينقل «الأزرقى» في كتاب «أخبار مكة» كما



سيأتي حديثاً عن عطاء حيث يقول: «سألت ابن عباس فقلت: يا بن عباس، أين توسطت الجمرة فرميت بين يدي ومن خلفي وعن يميني وعن شمالي، فوالله ما وجدت له شيئاً؟ فقال ابن عباس: .. والله مت تقبل عزوجل من امرء حجّه إلّا رفع حصاه» (٢). فهل أنّ الذهاب وسط الجمرة والرمي إلى الإمام والخلف واليمين والشمال يمكن أن يكون له وجه صحيح بغير ما قلنا؟ وهنا توجد روايتان يمكن أن يقال إنهما تشيران إلى وجود عمود للجمرات: ١- «عَنْ أَبِي عَسَانَ حُمَيْدِ بْنِ مَسْعُودٍ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ (عليه السلام) عَنْ رَمِي الْجِمَارِ عَلَى غَيْرِ طَهْوَرٍ، قَالَ: الْجِمَارُ عِنْدَنَا مِثْلُ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ حَيْطَانٌ إِنْ طُفَّتَ بَيْنَهُمَا عَلَى غَيْرِ طَهْوَرٍ، لَمْ يَضُرَّكَ وَالطُّهْرُ أَحَبُّ إِلَيَّ فَلَا تَدَعُهُ وَأَنْتَ قَادِرٌ عَلَيْهِ» (٣). الجمرات الماضي والحاضر، ص: ٤٤ فقد تصور بعض الفقهاء المتأخرين من كلمة حيطان (جمع حائط) أن ذلك يدل على وجود حائط في ذلك المكان وذلك الحائط يحتمل أن يكون هو أعمدة الجمرات. ولكن هذا الاستدلال قابل للمناقشة من عدّة وجوه: أولاً: إنّ سند هذا الحديث ضعيف لأنّ حميد ابن مسعود من المجاهيل، وعليه فمثل هذا الحديث هو خبر واحد ضعيف ولا يمكنه اثبات شيء في حين أنّ الروايات السابقة متظافرة، مضافاً إلى وجود الأحاديث الصحيحة والمعتمدة بينها. ثانياً: من حيث الدلالة فإنّ هذه الرواية إن لم تدل على خلاف المطلوب فإنّها لا تدل وفق المطلوب، لأنّه: ١- كلمة (حيطان) جمع (حائط) بمعنى الجدار الذي يحيط بالشيء، وهذه الكلمة مأخوذة من مادة (حوط) و (احاطه) و (احاط) ولذلك يقال للبستان المحصور بحصار حوله أنّه (حائط). ويقول ابن منظور في «لسان العرب»: «والحائط: الجدار لأنّه يحوط ما فيه، والجمع حيطان». والملفت للنظر أنّ المعنى الأصلي لكلمة (حوط) تأتي بمعنى الحفظ والمحافظة للشيء ولذلك تطلق على الجدار الذي يحيط بالشيء لأنّه يحفظه، والفرق بين (الجدار) و (الحائط) هو أنّ الحائط في الأصل هو ما يحوط حول الشيء ولكن (الجدار) يطلق على أي جدار كان. وعلى هذا الأساس فلا معنى لأن يقال للعمود الذي يشبه أعمدة الجمارات الفعلية انه حائط، ولو كان هناك (حائط) فإنّه لا يعدو كونه شبيهاً الجمرات الماضي والحاضر، ص: ٤٥ بحائط الحوض الحالي للجمرات الذي يحيط ببقعة الأرض المعينة للرمي ولا يتعلق بالعمود (فتدبر). ٢- إن تشبيه ب- (الصفا والمروة) يعطى هنا معنى خاصاً، لأن الصفا والمروة عبارة عن جبلين أحدهما صغير والآخر أكبر منه قليلاً وليس هناك جدار، مضافاً إلى أنّ وجود الحائط لا يرتبط بمسألة الوضوء بحيث يقول (عليه السلام): إنّ (الصفا والمروة، والجمرات) حيطان ولا تحتاج إلى وضوء. إنّ تصورنا عن هذه الرواية أنّ المراد هو أنّ الصفا والمروة تعتبر أرضاً ومنطقة عادية وليست كالمسجد، وهكذا حال الجمرات أيضاً، فليس لهذه الأماكن حكم الكعبة والمسجد الحرام حيث يجب فيها الوضوء للإتيان بالطواف أو استحباب الوضوء للدخول إليها. وعليه فإنّ هذه الرواية لا تدل إطلاقاً على وجود الأعمدة في الجمرات بل من المحتمل أن تدل على خلاف ذلك أيضاً. ٢- ونقرأ في حديث آخر عن عبد الأعلى عن الإمام الصادق (عليه السلام) أنّه قال: «قَالَ: قُلْتُ لَهُ: رَجُلٌ رَمَى الْجَمْرَةَ بِسِتِّ حَصِيَّاتٍ فَوَقَعَتْ وَاحِدَةً فِي الْحَصَى؟ قَالَ: يُعِيدُهَا إِنْ شَاءَ مِنْ شَاءَ - أَعْتَهُ وَإِنْ شَاءَ مِنْ الْغَدِ إِذَا أَرَادَ الرَّمِيَّ» (١). يقول أحد الفضلاء: إنّ هذا الحديث يدل على عدم كفاية وقوع الحصى على مجمع الحصى في حين أنّ الرأى المختار يذهب إلى أنّ الجمرة هي (مجمع الحصى). الجمرات الماضي والحاضر، ص: ٤٦ ونقول في الجواب: إنّ استفاد من عبارات الفقهاء أنّ (الجمرة هي مجمع الحصى لا السائل منه) أي ليس المراد منها الحصى المتناثرة في أطراف مجمع الحصى، ولعلّ مراد الرواية أعلاه وقوع الجمرة على الحصى المتناثرة لا في مجمع الحصى، وقطعاً يجب إعادة حينئذ فلذلك يقول (في الحصى) ولم يقل في (مجمع الحصى) مضافاً إلى أنّ هذا الحديث ضعيف السند أيضاً وضعيف الدلالة كذلك، حيث وقع في أسنّه (سهل ابن زياد) الذي وقع مورد إشكال الرجالين، ومن حيث الدلالة فإنّ في ذيل الحديث المذكور عبارة لم يعمل بها الفقهاء، أي لم يقل أحد منهم بتأخير رمي حجر واحد إلى الغد.

### نتيجة البحث الروائي

بالرغم من أننا لا نلاحظ في أية رواية من الروايات المذكورة آنفاً بل في جميع الروايات الواردة في باب رمي الجمرات، كلام صريح

عن موضوع (الجمرة) ولكن يمكن تحصيل الاطمئنان من خلال العبارات الموجودة في هذه الروايات أن المراد من (الجمرات) ليس سوى محل اجتماع الحصى في تلك القطعة من الأرض المعينة، وعلى فرض وجود عمود فيها فإنه ليس أكثر من علامة على محل الرمي. وبعبارة اخرى أن العمود لا- يطلق عليه اسم الجمرة في منى حتى يجب رميه بالجمار، بل يجب على الحجاج رمي الجمرات باتجاه المحل الموجود هناك والذي يكون على شكل حوض بنى حول مكان الجمرات، ولكن الجمرات الماضي والحاضر، ص: ٤٧ بالتدرج وبمرور الزمان اتخذ الناس العمود المذكور هدفاً لرمي الجمرة بدلاً من المحل الحقيقي بالرمي، ويحتمل قوياً أن هذه المسألة قد حدثت في العصور المتأخرة وأصبحت عرفاً متداولاً بين المسلمين، لأننا لا نجد كلاماً عن ذلك في كلمات القدماء ولا ينبغي أن نتعجب من ذلك.

## ٤ الإجابة على المناقشات والأسئلة حول المسألة

### إشارة

بعد أن تم نشر هذه الفتوى مع استعراض الأدلة على صحتها واجهت هذه الفتوى استقبلاً كبيراً من قبل أهل النظر وخبراء الحوزة العلمية وغيرهم مما لا نجد فرصةً للتعرض إلى تفاصيل هذا الموقف المشرف، ولكننا إذ نتوجه بالشكر الجزيل للجميع فإننا في هذا البحث نستعرض بعض الأسئلة والشبهات المذكورة في هذا الصدد ونجيب عنها. ومن أجل تكميل هذا البحث فقد ذكر الاخوة الأعزاء هذه الشبهات والأسئلة تحت عنوان

### (نظرات المتقدين):

#### ١- التمسك بالاحتياط:

بعد أن ينقل صاحب المدارك كلام الشهيد (قدس سره) في «الدروس» في وجود معنيين للجمرة يقول: «إنها اسم لموضع الرمي وهو البناء أو موضعه». الجمرات الماضي والحاضر، ص: ٥٠ يقول صاحب المدارك: «وينبغي القطع باعتبار إصابة البناء مع وجوده لأنه المعروف الآن من لفظ الجمرة ولعدم تيقن الخروج من العهدة بدونه» «١». وهذا في الواقع أهم دليل يمكن إقامته على لزوم إصابة العمود المبني في الجمرة. الجواب: إن صاحب المدارك من الفقهاء المتأخرين القليلين الذين يرون لزوم إصابة الحجر للعمود، وقد ذكر لذلك دليلين وكل منهما قابل للمناقشة: أما الدليل الأول: حيث يقول: «لأنه المعروف الآن» هو إن معنى الجمرة هو العمود والبناء في محل الجمرات، ونحن نقول أيضاً أننا في زماننا الحاضر المعروف هو هذا المعنى أيضاً، ولكن كل ذلك لا يدل إطلاقاً على وجوب رمي الأعمدة، لأن كون الشيء معروفاً في هذا العصر لا يدل على أنه كان معروفاً في زمن الرسول والأئمة المعصومين (عليهم السلام). ولا سيما مع وجود تلكم الشواهد والقرائن الكثيرة الواردة في كلمات أعظم الفقهاء المتقدمين على صاحب المدارك والتي تدل على أن الجمرة هي (مجتمع الحصى) لا البناء. إلا أن يقال بمقولة (الاستصحاب القهقري) بأن نستصحب الحال إلى ما قبله حيث سنشير لاحقاً إلى أن الاستصحاب القهقري غير حجة من الأساس، مضافاً إلى أن محل البحث لا يرتبط بالاستصحاب القهقري. أما الدليل الثاني: أي استدلاله باصالة الاشتغال، فهو أيضاً مخدوش، الجمرات الماضي والحاضر، ص: ٥١ لأن الاحتياط يوجب الرمي لكلا الموضوعين، أي أن يرمى بالحجر على العمود بحيث يقع على محل اجتماع الحصى. الإشكال الآخر هو ما أورده صاحب الجواهر عليه وهو اشكال مقبول في نظرنا حيث قال: «لا يمكن القول بأن لفظ الجمرة وضع للعمود عندما كان موجوداً وللأرض التي تحته عندما لم يكن موجوداً» «١» (لأنه لم يسبق أن يكون الاسم تابعاً لوجود الشيء وعدمه). ولهذا السبب فإن صاحب الجواهر (قدس سره) يقول بالتخيير بين رمي العمود ورمي ما حوله.

## ٢- التمسك بالاستصحاب القهقري

فقد كتب أحد فضلاء الحوزة يقول: ما المانع من الالتزام بالاستصحاب القهقري في مورد الجمرة حيث يرى بعض العلماء صحته و حجتيه مثل هذا الاستصحاب وبالتالي يمكن القول بأن المفهوم من الجمرات في عصرنا الحاضر هو هذه الأعمدة المبنية في محل اجتماع الحصى، ولو رجعنا إلى الوراء امكن القول بحكم الاستصحاب بأن المراد من الجمرات في زمن النبي والمعصومين هو هذا المعنى أيضاً. الجمرات الماضي والحاضر، ص: ٥٢ الجواب: إن هذا الاستدلال عجيب من هذا الفاضل، لأنه: أولاً: لا يوجد دليل على حجتيه الاستصحاب القهقري إطلاقاً، ولا يمكن لأدلة الاستصحاب إثبات هذا النوع من الاستصحاب، ومن النادر أن نجد المحققين يهتمون أو يعتبرون بهذا الاستصحاب لأن قوله (عليه السلام): «لا تنقض اليقين بالشك» ناظرٌ إلى اليقين السابق، والشك اللاحق لا يقين اللاحق والشك السابق. ثانياً: إن الاستصحاب إنما يصدق في مورد يكون لدينا شك فيه، ونحن على يقين من أن الجمرة لا تعني البناء، والدليل على ذلك ما ذكرناه من كلمات أرباب اللغة وأقوال الفقهاء من الخاصة والعامة وكذلك الروايات الواردة في هذا المجال، وعليه فإن أركان الاستصحاب غير موجودة ولا معنى لجريان الاستصحاب هنا. ولكن يمكن القول بالتمسك بدلاً من الاستصحاب القهقري باصالة (عدم النقل) الذي هو أصل عقلائي حيث يمكن القول بأن ما نفهمه في العصر الحاضر بمعنى الجمرة هو العمود، ونشك في المعنى الموضوع لها في السابق هل أنه كان هذا المعنى أو نقل إلى معنى جديد، فالأصل هو عدم تبدل المعنى، أي أن يكون المراد هو هذا المعنى. ولذلك نرى أن الألفاظ القديمة المستعملة في الوثائق والأسناد الرسمية للموقوفات وغيرها تحمل على ما يفهم منها في العصر الحاضر. ولكن ما ينبغي الالتفات إليه هو أن التمسك بمثل هذه الاصول والقواعد يتعلق بموارد الشك فقط في حين أننا مع شهادة اللغويين وعلماء الشيعة وأهل السنة ودلالة الروايات لا يبقى لدينا شك في أن المراد من الجمرة هو الجمرات الماضي والحاضر، ص: ٥٣ (مجتمع الحصى) فلا محل حينئذ لاجراء الأصل (حتى لو كان أصلاً لفظياً).

## ٣- التمسك بروايات جمرة العقبة

وقد ذهب البعض إلى أن هناك عدّة روايات تقول: «فارمها من قبل وجهها ولا ترمها من أعلاها» (١). والتعبير بكلمة (وجه) دليل على وجود عمود هناك في موقع الجمرة. الجواب: يتضح الجواب على هذا الدليل بملاحظة هذه الحقيقة، وكذلك يتضح الجواب أيضاً على الأسئلة والإشكالات الأخرى في مورد جمرة العقبة، وهي: إن جمرة العقبة تقع في منحدر شديد، وأحد طرفيه أعلى والثاني أسفل منه بحيث إنه ورد التعبير في بعض الروايات عن هذا المكان بـ (الوادي). وقد جاء في الروايات الشريفة أن النبي الأكرم (صلى الله عليه وآله) كان يقف إلى أسفل الوادي ويرمي الجمرة وقد نهى عن الوقوف عند طرفها الأعلى، بل يستفاد أيضاً من الروايات الشريفة أنه قد بنى هناك جداراً لكيلا يتوجه الناس إلى الطرف الأعلى ثم بنى بعد ذلك مسجداً هناك لكي يوصد الطريق على من يريد الذهاب إلى أعلى ذلك المحل (ولعل الحكمة في ذلك أنه لو وقف بعض الناس إلى الجهة العليا والبعض الآخر عند الجهة السفلى ورموا الجمرة فيحتمل أن تصيب بعض الأحجار الأشخاص الواقفين في الطرف الأسفل). وعلى أية حال فإن الشخص الذي يقف إلى الجهة السفلى تكون الجمرة الجمرات الماضي والحاضر، ص: ٥٤ (أي محل اجتماع الحصى) في مقابله، ومن هنا كان التعبير بكلمة (وجه)، وكذلك فإن التعبير بقوله (من أعلاها) مفهومه أنهم يصعدون إلى أعلى المحل ويرمون الجمرة من هناك. ومن هنا تتضح نكتة أخرى قد يتعجب منها البعض، وهي أن المرحوم العلامة الحلي ذكر في «المنتهى»: «عن الجمهور ان عمر جاء والزحام عند الجمرة فصعد فرماها من فوقها» (١). حيث كان تعجبهم انه لا بد من وجود عمود هناك وأن عمر صعد إلى أعلى العمود وأخذ يرمى أسفله في حين أن معنى الحديث هو أنه: «نظراً إلى أن أسفل الجمرة (إلى جانب الوادي) كان الزحام شديداً، فلذلك توجه عمر إلى أعلى

ذلك المكان وأخذ يرمى الجمره منه، أى يرمى بالأحجار على مركز اجتماع الحصى فى حين أن الحكم الشرعى يقتضى أن يقف إلى الأسفل ويواجه الجمره من هناك». وأما ما يتصور البعض أن مفهومها هو أن عمر وقف على العمود وأخذ يرمى بالأحجار من هناك فإنه وبقليل من التأمل والدقه يتبين لنا أن أى عاقل لا يرتكب مثل هذا العمل. لأنه على فرض أن الزحام كان شديداً حول الجمره (وفرضنا أن الجمره هى العمود) وكان الناس يرمون ذلك العمود باستمرار وحينما يتوجه شخص إلى ذلك العمود ويريد أن يصعد عليه ويرمى سبع حصيات هناك ثم ينزل ويعود إلى مكانه، فمن المعلوم أن مثل هذا الشخص سيتعرض لاصابات الجمرات الماضى والحاضر، ص: ٥٥ وجروح كثيره فى بدنه، فأى عاقل ياترى يسمح لنفسه بارتكاب مثل هذا العمل الخطير؟ وبديهى أن الواقعة لم تكن كذلك، بل ان عمر ولأجل أن يتخلص من شدّه الزحام توجه إلى أعلى المكان وأخذ يرمى أحجاره من هناك على الجمره، أى مجتمع الحصى حيث يكون مثل هذا العمل مريح ويسير جداً.

#### ٤- التمسك ببعض القرائن

وقد كتب أحد العلماء الأفاضل فى رسالته إلينا يقول: «لقد قرأت ما كتبه سماحتكم حول موضوع رمى الجمرات، فجزاك الله عن الإسلام والفقهاء خير الجزاء، ولكن هناك عدّه امور مبهمه بالنسبه لى: ألف: ورد فى بعض الروايات عن «جرمه العقبى» التعبير ب- «العظمى» ومثل هذا التعبير يمكن أن يكون بسبب ضخامه حجم العمود الموجود فى ذلك المحل. الجواب: إن الجمره سوى كانت بمعنى العمود أو محل اجتماع الحصى (كما هو الحق) يصدق عليه الكبير والصغير، لأنه كلما كانت قطعهُ الأرض المخصصه لرمى الجمار أكبر فإنه يصدق عليها كلمه (عظمى) وفيما لو كانت أصغر فيصدق عليها (صغرى). وعلى هذا الأساس فالتعبير ب- (العظمى) الوارد فى بعض الروايات لا يؤثر فى تغيير المسأله محل البحث، فالأرض قد تكون كبيره وصغيره، والبيت كبيراً وصغيراً، والجاده قد تكون كبرى وصغرى، ومثل هذه الجمرات الماضى والحاضر، ص: ٥٦ التعبيرات موجوده بكثرة فى العرف. وعندما نلاحظ موارد استعمال كلمه (عظيم) فى القرآن الكريم فسوف نرى أن هذه المفردة تطلق على كل ما من شأنه أن يكون كبيراً فى نوعه أو عظيماً وواسعاً. ب: ورد فى بعض الروايات: «ثم أتت جمره القصوى التى عند العقبه فارمها من قبل وجهها ولا ترمها من أعلاها» (١). وهذا التعبير يمكن أن يكون اشاره إلى العمود الذى ورد النهى عن رميه من أعلاه. الجواب: وهذا التفسير للروايه غير صحيح أيضاً، لأنه لو كان المقصود بيان هذه الحقيقه، وهى أنه لا ينبغى الرمى من الأعلى بل يجب الرمى على الجمره من الجهه المقابله للشخص فإن كلمه (من) لا يكون استعمالها صحيحاً هنا بل يجب القول (فارم وجهها ولا ترم أعلاها) لأن (رمى) فعل متعدى ويتعدى بدون (من) فيقال (رمى الجمره) ولا- يقال أبداً (رمى من الجمره). والنتيجه هى أن كلمه (من) تشير إلى المحل الذى يقف عنده الشخص لرمى الجمره، وكما تقدّم أن الجمره تقع فى وسط منحدر، وقد ورد الأمر بالرمى من الجهه السفلى لا- من جهتها العليا، أى لا- ينبغى الاستداره على الجمره والذهاب إلى أعلى المحل، لأنّ رسول الله (صلى الله عليه وآله) كان يرمى الجمره من الأسفل. الجمرات الماضى والحاضر، ص: ٥٧ ج: هناك تغييرات حدثت فى شعائر الحجّ وكانت مورد اهتمام جميع المؤرّخين الإسلاميين لحساسيه الموضوع بالنسبه إلى جميع المسلمين، ولذلك فمن البعيد عدم وجود عمود فى السابق فى ذلك المحل وقد بنى فى العصور اللاحقه ولم يذكر ذلك فى كتب المؤرّخين. الجواب: لقد ثبت من خلال قرائن عديده أن الأعمده لم تنصب هناك بحيث تكون بمثابة تغيير فى مناسك الحجّ وشعائره بل هى بمثابة علامه فقط، وقد رأينا فى سفراتنا السابقه للحجّ أنهم كانوا يضعون مصباحاً فى ذلك المكان كعلامه لمن يريد الرمى فى الليل. وفى هذا الوقت أيضاً هناك علائم ولوحات متعدده لتعيين حدود عرفات، منى، المشعر، وهذه العلامات لا تثير أية حساسيه لدى الأشخاص لأنها ليست سوى علائم لتلك المناطق. د: إن رمى الأحجار بصوره (خذف) (١) يعتبر من جملهُ المستحبات التى يفتى بها أكثر الفقهاء المحترمين، والرمى بهذه الصوره يتناسب مع وجود المكان المرتفع لا- المكان المساوى مع الأرض. الجواب: إن هذا الحكم المستحب ليس فقط لا دلالة له على وجود العمود من حيث كونه يجتمع مع حاله وجود

العمود ومع كون الجمره بمعنى مجتمع الحصى أيضاً، بل إن رمى الأحجار بهذه الصورة ينسجم مع عدم وجود العمود أكثر، لأن إصابة العمود بهذه الصورة ومن مسافة ١٠ أو ١٥ ذراع كما الجمرات الماضي والحاضر، ص: ٥٨ ورد في الرواية يكون عسيراً في أغلب الأحوال أو غير ممكن، ولكن الرمي بهذه الصورة باتجاه الحوض ومحل اجتماع الحصى يكون ممكناً في الغالب. والخلاصة فإن هذا الدليل المذكور إن لم يدل على خلاف مطلوب المستشكل فإنه لا يدل على مقصوده أيضاً.

##### ٥- إذا كان المراد من الجمره هو الأرض فهي الأرض أسفل العمود

وقد ذكر أحد علماء الحوزة العلمية في رسالته يقول: نحن نقبل أن (الجمرة) وطبقاً للمدارك الموجودة هي قطعة الأرض التي ينتصب في وسطها العمود، ولكن المقدار المتيقن هو أن المراد منها هي الأرض أسفل العمود، وبما أنه في الحال الحاضر لا يمكننا التوصل إلى تلك الأرض أسفل العمود فنحن مضطرون إلى رمى العمود، ولو فرض تحطم الأعمدة يوماً ما، فسوف نرمى بالأحجار على الأرض أسفل العمود. الجواب: إن هذا الاحتمال أيضاً غير مقبول لأنه: أولاً: يستفاد من بعض الروايات وكلمات الفقهاء التي تقدمت سابقاً أن بعض الحجاج كانوا يقفون في السابق على أحد أطراف الجمرة ويرمون بالحصى إلى الطرف الآخر (بالرغم من ورود النهي عن ذلك بعنوان الحرمه أو الكراهه). الجمرات الماضي والحاضر، ص: ٥٩ ونقرأ في حديث البنظي: «ولا ترم على الجمرة» (١). وقد أجاز بعض علماء أهل السنه هذا العمل مثل محي الدين النووي في «روضه الطالبين» حيث يقول: «ولا يشترط كون الرامي خارج الجمرة فلو وقف في الطرف ورمى إلى الطرف الآخر جاز» (٢). وهذا التعبير الذي يقول فيه أن الشخص يقف على طرف من الجمرة ويرمي على الطرف الآخر لا يراد به قطعاً الدائرة التي قطرها متر واحد، بل الظاهر منه أن محل الرمي قطره عدده أمتار (كالأحواض الموجودة الآن حول الأعمدة) حيث يقف بعض الأشخاص على طرف منها ويرمي الطرف الآخر. مضافاً إلى ذلك فإن بعض الفقهاء قد عين الحد بذلك بحيث لا يصدق على الأرض تحت الأعمدة: فقد جاء في كتاب «حواشي الشيروانى»: «الجمرة مجتمع الحصى حده الجمال الطبرى بأنه ما كان بينه وبين أصل الجمرة ثلاثة أذرع فقط وهذا التحديد من تفقهه وكأنه قرب به مجتمع الحصى غير السائل، والمشاهده تؤيده فإن مجتمعه غالباً لا ينقص عن ذلك» (٣). وذكر الشهيد الثانى (قدس سره) في «شرح اللمعه» أنه: «وهي البناء المخصوص أو موضعه وما حوله مما يجتمع من الحصى، كذا عرفها المصنف في الدروس» (٤). الجمرات الماضي والحاضر، ص: ٦٠ وهذا التعبير سواء كان من الشهيد الأول أو من الشهيد الثانى، يدل على أن الجمرة ليست الأرض أسفل الأعمدة بل تشمل المنطقه المحيطه باطرافها أيضاً. ثانياً: على فرض أن محل الرمي هو تلك القطعه من الأرض التي تقع أسفل الأعمدة، فهل أن وجود الأعمدة على تلك القطعه من الأرض دليل على لزوم انتخاب المكان الأقرب لذلك العمود؟ هل أن الأقرب تعنى المنطقه المجاوره واللاصقه لذلك المكان أو العمود الذى يقع أعلى منها مترين أو ثلاثة أمتار؟ من المعلوم أن الأقرب هي الأراضي المحيطه به وكلما توجه الشخص في أداء الرمي إلى الطبقة العليا فإن عمله يكون مشكلاً أكثر لأن الأعمدة الموجودة في الطبقة العليا بعيدة جداً عن الأرض الواقعه تحتها. ثالثاً: إن رمى الأعمدة في الحال الحاضر مشكل جداً في حين أن مساحه ذلك المكان ١٠ أمتار مربعه تقريباً (١) فلو فرضنا أن جميع الحجيج أرادوا رمى مكان بسعه متر مربع واحد فكيف يكون حالهم؟ إن مثل هذا العمل كان مشكلاً في زمن رسول الله (صلى الله عليه وآله) كما ورد في روايه أن ما يقارب من مائه ألف نفر اشتركوا في حجة الوداع، وكان كل واحد منهم يرمى ٢١ حجر نحو جمرة العقبة و ١٤ حجر نحو الجمرات الاخرى، فكيف يمكن رمى هذا المقدار الهائل من الأحجار باتجاه قطعه صغيره بسعه متر واحد من الأرض؟ الجمرات الماضي والحاضر، ص: ٦١ والنتيجه التي لا ينبغى الشك فيها هي أن محل الرمي (المرمى) اوسع من الأرض أسفل الأعمدة، أى مكان الأحواض الموجوده فعلاً هناك.



وقد جاء في بعض كلمات الفقهاء: «لا يرمى رأس الجمره الاولى» (١). وجاء في بعض العبارات أيضاً: «يرمى ساقها» (٢). ألا يتناسب التعبير بكلمة (رأس) و (ساق) مع وجود الأعمدة؟ الجواب: إن هذا التعبير يتناسب أيضاً بأن يكون المراد (مجتمع الحصى)، لأن الحصى الكثيره عند اجتماعها تكون على شكل مخروط، ومن الطبيعي أن يكون لهذا المخروط (رأس) و (ساق) فأعلى المخروط بمثابة (الرأس) وأسفله بمثابة (الساق).

## ٧- التمسك ببعض كتب التاريخ وأقوال المؤرخين:

### إشارة

وقد تحدثت معي أحد علماء الحوزة وقال وهو يشير إلى أقدم تواريخ مكّة: حيث يذكر في هذا الكتاب أنه نزل مطر كثير في مكّة ومنى في أحد سنوات القرن الثالث للهجرة، وحمل معه (جمرة العقبة) ثم إنهم أعادوا الجمره إلى مكانها. الجمرات الماضي والحاضر، ص: ٦٢ فلا بد أن يكون هناك عمود قد جرفه السيل من هناك ثم إن الناس أعادوه إلى مكانه وأقاموه فيه. أبو الوليد الأزرقى أحد مؤرخي القرن الثالث ذكر في كتاب «أخبار مكّة» الذي يعتبر من أقدم كتب التاريخ يقول: «إنّ امطار الخريف قد كثرت وتواتر بمكّة ومنى في هذا العام (عام ٢٤٠) فهدمت منازل كثيرة وإنّ السيل هدم من دار الامارة بمنى وما فيها ... وهدم العقبة المعروفة بجمرة العقبة ... واحكم (إسحاق والى مكّة) العقبة وجدرانها واصلح الطريق التي سلكها رسول الله (صلى الله عليه وآله) من منى إلى الشعب ... وكانت هذه الطريق قد عفت ودرست فكانت الجمره زايله عن موضعها أزالها جهال الناس برميهم الحصى وغفل عنها حتى ازيحت عن موضعها شيئاً يسيراً منها من فوقها فردّها إلى موضعها الذي لم تنزل عليه وبني من ورائه جداراً أعلاه عليها ومسجداً متصلاً بذلك الجدار لئلا يصل إليها من يريد الرمي من أعلاها وإنّما السنّه لمن أراد الرمي أن يقف من تحتها من بطن الوادي» (١). الجواب: عندما تراجع المصدر الأصلي لهذه العبارة، أى كتاب أخبار مكّة للأزرقى سوف نرى أن الموضوع شيء آخر، ولكن البعض لعله أراد أن يقول إنّ السيل قد نزل في مكّة ومنى وأخذ معه الجمره وقد أعادها والى مكّة إلى محلها الأصلي (وعليه فلا بد من القول من وجود عمود هناك قد جرفه السيل معه ثم اعيد إلى مكانه). فى حين أننا عندما نراجع ذلك الكتاب نرى أن بين قصه حدوث السيل الجمرات الماضي والحاضر، ص: ٦٣ فى مكّة ومنى وبين مسأله تغيير مكان الجمره هناك ثلاثه صفحات ونصف فاصلة بينها، إنّ مؤلف كتاب أخبار مكّة بعد أن يذكر قصه السيل المذكور يتطرق إلى مسائل اخرى ويذكر حادثه محو مسير رسول الله (صلى الله عليه وآله) باتجاه الجمره على أثر مرور الزمان ثم يستعرض انتقال الجمره من مكانها بسبب عمل الجهال. والملفت للنظر أن تغيير محل الجمره (وبمقدار قليل) كان بسبب عمل بعض الجهال فى رميهم للجمره. ونلاحظ أيضاً أنّ المؤلف لذلك الكتاب يقول: «كانت الجمره زايله عن موضعها ازالها جهال الناس برميهم الحصى». وبديهى أنّ العمود الحجرى لا يمكن أن يتحرك وينتقل من مكانه بسبب رمى الجهال للحصى، بل إنّ الجمره هنا بمعنى (مجتمع الحصى) الذي تغير مكانه بسبب غفله الناس فى عمليه الرمي (فتدبر). ومع ملاحظه أن كتاب تاريخ مكّة للأزرقى يعد من أقدم الكتب فى تاريخ مكّة حيث تم تأليفه فى النصف الأول من القرن الثالث للهجرة، أى فى زمن المعصومين (عليهم السلام) فإنّه يعتبر دليل واضحاً على هذا المدعى وأنّه لم يكن هناك عمود فى ذلك الزمان والجمره كانت تعنى (مجتمع الحصى) فقط حيث تغير موضعها برمي الجهال بدون دقه. أمّا الجدار الذي بنى خلفها وبنى مسجد فوق ذلك المكان فهو بسبب أن عمليه الرمي ينبغي أن تتم من الطرف الأسفل للوادي (بعنوان مستحب لا واجب) لا أن يتم الرمي من أعلى المنخفض كما تقدّم سابقاً. والملاحظه الاخرى الملفته للنظر أنّ المؤلف المذكور أى (الأزرقى) الجمرات الماضي والحاضر، ص: ٦٤ يذكر فى كتابه هذا «أخبار مكّة» حديثاً عن ابن عباس الصحابى المعروف حيث يقول: «قال عطاء سألت ابن عباس فقلت: يا بن

عبّاس إنّي توسّطت الجمره فرميت بين يديّ ومن خلفي وعن يميني وعن شمالي فوالله ما وجدت له مساً، فقال ابن عباس: والله ما تقبل الله عزّوجلّ من امرئ حجّه إلّا رفع حصاه» (١). وأعجب من ذلك أنّ أنواع البلايا التي وردت على عبارات كتاب «مرآة الحرمين» لمؤلفه «رفعت باشا» حيث تم اقتطاع صدرها وذيلها مع الأسف. وتوضيح ذلك أنّ مؤلف الكتاب (رفعت باشا) كان يعيش في القرن الرابع عشر وفي ذلك الزمان كان هناك عمود في محل الجمرات وكان الناس يرمون ذلك العمود وقلنا أنّه من الخطأ اعتبار هذه العلامة هي المقصود بالرمي، حيث يقول هذا المؤلف في هذا الصدد: «وبعض الناس لا يكتفي بالحصيات الصغيرة بل يأتي بأحجار كبيرة ويرمي بها الجمره، العمود القائم، بل لا يرتاح له بال إلّا إذا هدم جزءاً من البناء ومنهم من يقف على البناء ويرمي! ومنهم من يلصق به جسده ويرمي!» (٢). فلو تصورنا واضفنا إلى هذا المقطع من الكلام صدره وذيله المحذوفين لاختلف المعنى كلياً. الجمرات الماضي والحاضر، ص: ٦٥ أمّا صدر العبارة فهكذا: «ومن فكاهات الحجاج عند رمي الجمرات السبع ان بعضهم ... ومنهم من يقف على البناء». ونقرأ في ذيل العبارة المتقدّمة أنه: «قال المحبّ الطبري: وليس للرمي حدّ معلوم غير أنّ كلّ جمره عليها علم وهو عمود معلق هناك فيرمي تحته وحوله ولا يبعد عنه احتياطاً وحِدّه بعض المتأخرين بثلاثة أذرع من سائر الجوانب إلّا في الجمره العقبه فليس لها إلّا وجه واحد لأنّها تحت الجبل» (١). ويستفاد من هذه العبارة بوضوح عدّه مطالب: ١- أنّ الأعمده ليست هي الجمره بل علامه عليها. ٢- أنّ محل الرمي هو أسفل الأعمده وأطرافها، يستفاد من هذه العبارة أنّه لم يكن هناك عمود حجري سابقاً بل كان هناك عمود معلق بحيث يمكنهم الرمي أسفله (وهو بمعنى مركز الحوض). ٣- ذهب البعض إلى أنّ الحوض حول العمود بمقدار ثلاثة أذرع لكلّ طرف (كلّ ذراع نصف متر تقريباً) بحيث يكون قطر الحوض ثلاثة أمتار في المجموع (سوى جمره العقبه التي تقع إلى جوار التلّ حيث ترمي من طرف واحد، أي أنّها على شكل نصف دائرة قطرها ثلاثة أمتار وشعاعها متر ونصف). ٤- يستفاد من هذه العبارة عدم وجود العمود إلى زمان محبّ الدين الجمرات الماضي والحاضر، ص: ٦٦ الطبري من علماء القرن الخامس، بل كان هناك عمود معلق بعنوان علامه على الجمره وكان الحجاج يرمون أسفل هذه علامه. بل ورد في بعض الكتب المعروفة بتاريخ مكّه المكتوبه في العصور المتأخره أنّ هذه الأعمده هي علامه على محل الجمره، والجمره هي قطع الأرض الواقعة فيما حولها حيث صارت في زماننا الحاضر عبارة عن حوض يتجمع فيه الحصى: وقد ذكر محمّد الياس الغني في كتاب «تاريخ مكّه المكرمه قديماً وحديثاً» أنّه: «الأعمده الموجوده وسط الأحواض الثلاث علامه للمكان الذي ظهر به الشيطان ورماه إبراهيم، أمّا الأحواض التي حول الأعمده فإنّها احدثت بعد سنه ١٢٩٢ هـ - لتخفيف زحمه الناس وتوسيع دائرة الرمي وجمع الحصى في مكان واحد» (١). ويقول بعد ذلك في حديثه عن جمره العقبه: «لما أزيل الجبل بقي الحوض نصف دائرة لمكان الرمي سابقاً». ويستفاد من هذه العبارة أنّ الحوض الذي على شكل نصف دائرة هو محل الرمي السابق.

### الأعمده علامه لا محل الرمي

وليس بالقليل الأشخاص الذين صرّحوا بأن هذه الأعمده هي علامه لمحل الرمي لا أنّها هي محل الرمي، ومن هؤلاء: ١- ينقل (العلامه بحر العلوم (قدس سره)) عن (ابن جماعة) الشافعي يقول: «إن محل الرمي هو مجتمع الحصى الذي يقع قرب البناء الشاخص» (١). ٢- يقول ابن عابدين من علماء القرن الثالث عشر: جاء في كتاب اللباب أنّه: «الميل الذي هو علامه للجمره» (٢). ٣- ويقول (الإمام أحمد المرتضى) من علماء القرن التاسع أنّ: «الرمي هو القرار لا- البناء المنسوب» (٣). ٤- ويقول (ابن جبير الأندلسي) في وصف جمره العقبه: «جمره العقبه تقع في أول منى وقد ارتفع مكانها بسبب ما يتجمع فيها من حصى الجمرات، وهناك علم وعلامه نصبت لهذا الغرض» (٤). ٥- وينقل (الباجي) طبقاً لما ورد في كتاب «مواهب الجليل» نقلًا عن (ابن فرحون): «وليس المراد بالجمره البناء القائم وذلك البناء قائم وسط الجمره علامه على موضعها والجمره اسم للجميع انتهى» (٥). الجمرات الماضي والحاضر، ص: ٦٨ ومع الأسف

فإنه قد اتخذت العلامة بمرور الزمان أصلاً ومحلًا للرمل في حين أن محل الرمل كان هو مجتمع الحصى الذي تعرض للنسيان. وطبعاً في مثل هذه الوقائع تحدث بشكل طبيعي في دائرة العلوم والمعارف ولا تقلل من شأن الأعظم من العلماء، ولكن على الآخرين اصلاح الخلل وجبرانه لينالوا ثوابهم عند الله تعالى.

## ٨- التمسك بالروايات

وقد استدلل بعض المخالفين برواية «حميد بن مسعود» (١) ورواية «عبدالأعلى» (٢) عن الإمام الصادق (عليه السلام) حيث تقدم سابقاً في البحث الروائي تفصيل الكلام فيه واتضح مضافاً إلى ضعف سند هاتين الروايتين أنهما لا تصلحان كدليل على وجود العمود بعنوان محل الجمره.

## ملاحظات

### إشارة

إنّ القرائن الاخرى الواردة في كتب المؤرخين والروايات الإسلامية تشير إلى أن الجمرات هي محل اجتماع الحصى لا الأعمدة، ومن ذلك:

## ١- رجم قبور الخونة في الجاهلية وصدر الإسلام

يستفاد من المصادر التاريخية المعروفة كتاريخ «مروج الذهب» للمسعودي و«الكامل في التاريخ» لابن الأثير أنّ الناس كانوا في عصر الجاهلية يرمون قبور بعض الخونة والأشخاص المنفورين. يقول المسعودي في «مروج الذهب»: «سار أبرهه بأصحاب الفيل إلى مكة لإحزاب الكعبة، فعدل إلى الطائف، فبعث معه ثقيف بأبي رغال ليدلّه على الطريق السهل إلى مكة، فهلك أبو رغال في الطريق بموضع يقال له المغمّس بين الطائف ومكة، فزجّم قبره بعد ذلك، والعرب تتمثل بذلك، وفي ذلك يقول جرير بن الخطفي في الفرزدق: إذا مات الفرزدق فارجموه كما ترمون قبر أبي رغال وقيل: إنّ أبا رغال وجهه صالح النبي (صلى الله عليه وآله) على صدقات الاموال، فخالف الجمرات الماضي والحاضر، ص: ٧٠ أمره، وأساء السيرة، فوثب عليه ثقيف فقتله قتله شنيعة لسوء سيرته في أهل الحرم، ... قال مسكين الدارمي: أُرجم قبره في كلّ عام كرجم الناس قبر أبي رغال (١) ويحتمل أيضاً أنّ (أبا رغال) اسم لشخصين، أحدهما كان يعيش في زمان (ابرهه) والآخر في زمان حكومة النبي (صلى الله عليه وآله) في المدينة، وكان كليهما من الخونة وكان الناس يرمون قبراهما بالحجارة. ويقول (الطبري) في كتابه التاريخي المعروف بعدما ينقل قصة ابرهه وأبي رغال وبعد ذكر حادثه موته في محل باسم (المغمّس) يقول: «فرجت العرب قبره فهو القبر الذي يُرجم» (٢). وجاء في «سفينه البحار» في قصة أبي لهب: أنّ جسد أبي لهب بقي بعد موته مدّة ثلاثة أيام مطروحاً على الأرض حتّى انتن فجاء بعض الأشخاص فدفنوه في أعالي مكة إلى جدار وقذفوا عليه الحجارة حتّى واروه، ولعلّ في كلام أمير المؤمنين عن أبي لهب إشارة إلى رمي الحجاج إليه بالحجارة عند مرورهم عليه. ويستفاد من هذه العبارات أنّ العرب قبل الإسلام وبعده كانوا يرمون قبور الأشخاص المنفورين بالحجارة، والظاهر أنّ ذلك مقتبس من رمي الجمرات، ولم يرد في هذه التواريخ أنّهم كانوا يضعون عموداً على القبور الجمرات الماضي والحاضر، ص: ٧١ المذكورة ويرمونها، بل كانت على شكل مجموعة من الأحجار الصغيرة أو الحصى، ونظراً إلى وجود احتمال قوى بأنّ هذا الاسلوب مقتبس من (رمي الجمرات) فلو كان هناك عمود واقعاً في ذلك الزمان في محل الجمرات فإنّ من المناسب أن يقوم العرب تقليدياً لذلك بنصب أعمدة على القبور المذكورة ويرمونها. ومن هذه الملاحظة يفهم جيداً عدم وجود الأعمدة في تلك الاعصار، ويمكن



أن يكون هذا المعنى مؤيداً للمطلوب.

## ٢- جمع سبعين حصاة

وقد ورد في كثير من كلمات الأعظم كالمحقق الحلي في «شرائع الإسلام» (١)، والعلامة في «المنتهى» (٢) أنهم ينبغي على الحجاج جمع سبعين حصاة للرمي من داخل منطقة الحرم (سواء كانت هي المشعر الحرام أو منى) ويرمون سبعة منها في اليوم الأول على جمرة العقبة، ويرمون في اليوم الثاني ٢١ حصاة للجمرات الثلاثة كلها، و ٢١ حصاة لليوم الثاني و ٢١ حصاة لليوم الثالث (فيما لو بقوا ثلاثة أيام في منى) بحيث يكون المجموع سبعين حصاة صغيرة. ولم يقل أحدٌ إلّا القليل بأنّ على الحجاج أن يحملوا معهم أكثر من هذا المقدار، وهذا يدلّ على أن رمي الجمرات كان سهلاً جداً بحيث يندر احتمال الجمرات الماضي والحاضر، ص: ٧٢ عدم إصابة الهدف، فإذا قلنا بأنّ الجمرة هي مجتمع الحصى فسيكون رميها ميسوراً، ولكن إذا قلنا أن محل الرمي هو الأعمدة المنصوبة ويتم الرمي في ذلك الزحام الشديد فمن الواضح أنّ الحاج يحتاج إلى أكثر من هذا المقدار من الحصى لأنّ احتمال عدم الإصابة كبير جداً، وهذه قرينة أخرى على المطلوب.

## ٣- التصاوير القديمة الموجودة للأعمدة

وهناك قرينة أخرى لذلك، وهي الصور القديمة للأعمدة التي تشير إلى وجود مصابيح إلى جانب الأعمدة لتضيء المحل في الليل لتسهيل عملية الرمي، فلو أنّ الرمي كان يستهدف الأعمدة فإنّ هذه المصابيح ستعرض للكسر من اليوم الأول لأنه كما رأينا أنّ الناس في رميهم لا يصيبون الهدف بدقة وقد يصيبوا المصباح المعلق إلى جواره. ويتّضح هذا البحث أيضاً بما ورد في كتاب «تاريخ مكّة» حيث يذكر في المجلد السادس من «التاريخ القويم لمكّة وبيت الله الكريم» لمؤلفه «محمد طاهر الكردي المكّي»، الذي يعتبر من أهم الكتب في عصرنا الحاضر عن تاريخ مكّة وقد طبع تحت نظر المسؤولين الرسميين في الحجاز، فنقرأ فيه قوله: «وبوسط كلّ جمرة من الجمرات الثلاث علامة كالعمود المرتفعة نحو قامة، مبنية بالحجارة، إشارة إلى موضع الرمي، وهذه العلامات على الجمرات لم تكن في صدر الإسلام وإنّما أحدثت فيما بعد» (١).

## النتيجة

وبالامكان استعراض النتائج المترتبة على هذا البحث كما يلي: ١- إنّه مضافاً إلى عدم وجود دليل على لزوم إصابة الأحجار للأعمدة في الفقه الإسلامي (أعم من الفقه السنّي أو الشيعي) يتّضح أن كفاية رمي الأعمدة فيما لو لم تقع الأحجار في دائرة مجتمع الحصى، محل تأمل واشكال، كما صرّح بذلك بعض الفقهاء أيضاً. ولكن من المسلم كفاية رمي الأحجار باتجاه الدائرة حول الأعمدة. ٢- يتّضح ممّا تقدّم عدم لزوم أن يعرض الحجاج أنفسهم للمشقة والخطر في حال رمي الأعمدة بل يمكنهم رمي سبعة أحجار صغيرة باتجاه الدائرة الواقعة حول الأعمدة ويعودون إلى مكانهم ويفتحون الطريق لسائر الحجاج للرمي. ٣- إذا نوى الرمي باتجاه الحوض ولكن اتفق أن أصاب الحجر العمود ثم سقط في الحوض، كفي ذلك، ولكن إذا أصاب الحجر العمود وبعد ذلك خرج عن محل الجمرة ولم يسقط في الحوض لم يكن مجزئاً كما صرّح بذلك بعض الفقهاء في فتواه. الجمرات الماضي والحاضر، ص: ٧٤-٤ إذا رمى من الطبقة العليا واصاب الحجر الأحواض الموجودة في الطبقة العليا كفي ذلك، لأنّ تلك الأحواض في الطبقة العليا جعلت على شكل مخروط بحيث تنتقل الأحجار منها إلى الأحواض في الطبقة السفلى. ٥- يجدر بالمحققين الإسلاميين أن يبحثوا ويحققوا في هذه المسألة المهمة، وفيما لو اتفق علماء الشيعة وأهل السنّة بعد إجراء التحقيقات اللازمة على هذه القضية فإنّ ذلك بإمكانه ان يحل مشكلة كبيرة من مشاكل الحجّ حيث تفضي غالباً وبسبب الزحام الشديد إلى تلف النفوس أو تعرض الكثير من حجاج بيت الله الحرام

إلى اصابات وجراحات بدنية، وسيكون عمل هؤلاء العلماء وتحركهم هذا مثمر ومرصياً لدى رسول الله (صلى الله عليه وآله) والأئمة المعصومين من أهل البيت (عليهم السلام)، والله العالم. قم، الحوزة العلمية رجب ١٤٢٤ هـ -- مكارم الشيرازي

## فهرس المصادر

- ١- الام، للشافعي - ط ٢- ١٤٠٣ هـ -- دار الفكر- بيروت. ٢- أخبار مكة، للأزرقى. ٣- إعانة الطالبين، لبكري الدمياطى - ط ١- ١٤١٨ هـ، دار الفكر- بيروت. ٤- تاج العروس، للزبيدي. ٥- تاريخ الطبرى - مؤسسة الأعلمى - بيروت. ٦- التاريخ القويم لمكة وبيت الله الكريم، محمد طاهر الكردى المكي. ٧- تاريخ مكة المكرمة قديماً وحديثاً، لمحمد الياس الغنى. ٨- تحفة الكرام، للعلامة بحر العلوم، نسخة مخطوطة فى مكتبة المدرسة الفيضية. ٩- تذكرة الفقهاء، للعلامة الحلى - ١٤١٤ هـ -- مؤسسة آل البيت - قم. ١٠- الجامع للشرائع، ليحيى بن سعيد - ١٤٠٥ هـ -- مؤسسة سيد الشهداء (عليه السلام) - قم. ١١- جامع المقاصد، للمحقق الثانى - ط ١- ١٤٠٨ هـ -- مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) - قم. ١٢- جواهر الكلام، للشيخ محمد حسن النجفى - ط ٣- ١٣٦٧ ش - دار الكتب الاسلامية. ١٣- حاشية رد المحتار، لابن عابدين - ١٤١٥ هـ -- دار الفكر- بيروت. ١٤- حواشى الشروانى - دار احياء التراث العربى - بيروت. الجمرات الماضى والحاضر، ص: ٧٦ ١٥- دائرة المعارف الاسلامية - دار المعرفة - بيروت. ١٦- الدروس، للشهيد الأوّل - ط ١- ١٤١٢ هـ -- مؤسسة النشر الاسلامى. ١٧- الذخيرة، لشهاب الدين احمد بن ادريس - ط ١- ١٤٢٢ هـ، دار الكتب العلمية - بيروت. ١٨- ذخيرة المعاد، للمحقق السبزوارى - مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) - الطبعة الحجرية. ١٩- رحلة ابن جبير الأندلسى - بيروت. ٢٠- روضة الطالبين، للنووى - دار الكتب العلمية - بيروت. ٢١- رياض المسائل، ط ١- ١٤١٢ هـ -- مؤسسة النشر الاسلامى. ٢٢- سلسلة ينباع الفقهية. ٢٣- السنن الكبرى، للبيهقى - دار الفكر- بيروت. ٢٤- شرائع الإسلام، للمحقق الحلى - ط ٢- ١٤٠٩ هـ -- نشر استقلال- طهران. ٢٥- شرح الازهار، للامام أحمد المرتضى - ١٤٠٠ هـ -- نشر غمضان - صنعاء. ٢٦- شرح اللمعة، للشهيد الثانى - ط ١ ذات العشرة أجزاء - ١٤١٠ هـ -- نشر داودى قم. ٢٧- الغنية، لأبى المكارم ابن زهره - ط ١- ١٤١٧ هـ -- نشر مؤسسة الإمام الصادق (عليه السلام) - قم. ٢٨- فتح البارى، لابن حجر - ط ٤- دار المعرفة - بيروت. ٢٩- فتح العزيز، لعبد الكريم الرافعى - دار الفكر- بيروت. ٣٠- فتح الوهاب، لذكريا بن محمد الأنصارى - ط ١- ١٤١٨ هـ -- دار الجمرات الماضى والحاضر، ص: ٧٧ الكتب العلمية - بيروت. ٣١- الفقه على المذاهب الأربعة، لعبد الرحمن الجزيرى - ط ٧- ١٤٠٦ هـ -- دار احياء التراث العربى. ٣٢- القادر الفقهى، للدكتور سعدى أبو حبيب. ٣٣- قواعد الأحكام، للعلامة الحلى - ط ١- ١٤١٣ هـ -- مؤسسة النشر الاسلامى - قم. ٣٤- الكافى، لأبى الصلاح الحلبى - ١٤٠٣ هـ -- مكتبة أمير المؤمنين (عليه السلام) أصفهان. ٣٥- كشاف القناع، للبهوتى - ط ١- ١٤١٨ هـ -- دار الكتب العلمية - بيروت. ٣٦- كشف اللثام، للفاضل الإصفهانى - ط ١- ١٤١٦ هـ -- مؤسسة النشر الاسلامى. ٣٧- لسان العرب، لابن منظور. ٣٨- المبسوط، للشيخ الطوسى - ١٣٨٧ هـ -- المكتبة المرتضوية - طهران. ٣٩- مجمع البحرين، للطريحي. ٤٠- المجموع، للنووى - دار الفكر- بيروت. ٤١- المدونة الكبرى، مالك - نشر السعادة - مصر. ٤٢- مرآة الحرمين، لابراهيم رفعت باشا - القاهرة - دار الكتب المصرية - اخت المطبعة العلمية - طهران. ٤٣- مروج الذهب، لآبى الحسن المسعودى - ط ٢- ١٤٠٤ هـ -- دار الهجرة - قم. الجمرات الماضى والحاضر، ص: ٧٨ ٤٤- مسالك الافهام، للشهيد الثانى - ط ١- ١٤١٣ هـ -- مؤسسة المعارف الاسلامية - ثم. ٤٥- المصباح المنير، للفيومى. ٤٦- المصنف، لابن أبى شيبة - دار الفكر- بيروت. ٤٧- معجم ألفاظ الفقه الجعفرى، للدكتور احمد فتح الله - ط ١- ١٤١٥ هـ. ٤٨- مجلة البحوث الفقهية المعاصرة - العدد ٤٩ - سنة ١٤٢١ هـ -- الحجاز. ٤٩- مدارك الاحكام، للسيد محمد العاملى - ط ١- ١٤١٠ هـ -- مؤسسة آل البيت (عليه السلام) - قم. ٥٠- المغنى، لعبد الله بن قدامة - دار الكتب العربى - بيروت. ٥١- مغنى المحتاج، للشريبنى - ١٣٧٧ هـ -- دار احياء التراث العربى. ٥٢- مستدرک الوسائل، للمحدث النورى - ط ١- ١٤٠٨ هـ -- مؤسسة آل البيت (عليه السلام). ٥٣- منتهى المطلب، للعلامة الحلى - الطبع القديم - ١٣٣٣ ش - تبريز. ٥٤- من لا يحضره الفقيه، للشيخ الصدوق - ط ٢- ١٤٠٤ هـ --

جماعة المدرسين - قم. ٥٥- مواهب الجليل، للحطاب الرعيني - ط ١ - ١٤١٦ هـ - دار الكتب العلمية - بيروت. ٥٦- الموسوعة الفقهية - الكويت - ط ٢ - ١٤٠٩ هـ. ٥٧- النهاية، لابن الأثير الجزري - ١٣٦٤ ش - اسماعيليان - قم. ٥٨- الوسائل، للحزب العاملي - دار احياء التراث العربي - بيروت.

### تعريف المركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

جاهدوا بأموالكم و أنفسكم في سبيل الله ذلكم خير لكم إن كنتم تعلمون (التوبة/٤١). قال الإمام علي بن موسى الرضا - عليه السلام: رحم الله عبداً أحياً أمرنا... يتعلم علمنا ويعلمها الناس؛ فإن الناس لو علموا محاسن كلامنا لأتبعونا... (بنادر البحار - في تلخيص بحار الأنوار، للعلامة فيض الاسلام، ص ١٥٩؛ عيون أخبار الرضا(ع)، الشيخ الصدوق، الباب ٢٨، ج ١/ ص ٣٠٧). مؤسس مجتمع "القائمية" الثقافي بأصبهان - إيران: الشهيد آية الله "الشمس آبادي" - رحمه الله - كان أحداً من جهابذة هذه المدينة، الذي قد اشتهر بشغفه بأهل بيت النبي (صلوات الله عليهم) ولاسيما بحضرة الإمام علي بن موسى الرضا (عليه السلام) و بساحة صاحب الزمان (عجل الله تعالى فرجه الشريف)؛ ولهذا أسس مع نظره و درايته، في سنة ١٣٤٠ الهجرية الشمسية (= ١٣٨٠ الهجرية القمرية)، مؤسسه و طريقه لم ينطفيء مصباحها، بل تتبّع بأقوى و أحسن موقف كل يوم. مركز "القائمية" للتحري الحاسوبى - بأصبهان، إيران - قد ابتدأ أنشطته من سنة ١٣٨٥ الهجرية الشمسية (= ١٤٢٧ الهجرية القمرية) تحت عناية سماحة آية الله الحاج السيد حسن الإمامي - دام عزه - و مع مساعده جمع من خريجي الحوزات العلميه و طلاب الجوامع، بالليل و النهار، في مجالات شتى: دينيه، ثقافيه و علميه... الأهداف: الدفاع عن ساحة الشيعة و تبسيط ثقافة الثقلين (كتاب الله و اهل البيت عليهم السلام) و معارفهما، تعزيز دوافع الشباب و عموم الناس إلى التحري الأذق للمسائل الدينيه، تخليف المطالب النافعه - مكان البلايئ المبتدله أو الرديئه - في المحاميل (=الهواتف المنقولة) و الحواسيب (=الأجهزة الكمبيوترية)، تمهيد أرضيه واسعة جامعته ثقافيه على أساس معارف القرآن و أهل البيت - عليهم السلام - بباعث نشر المعارف، خدمات للمحققين و الطلاب، توسعه ثقافه القراءه و إغناء أوقات فراغه هواء برامج العلوم الإسلاميه، إناله منابع اللازمه لتسهيل رفع الإبهام و الشبهات المنتشرة في الجامعه، و... - منها العداله الاجتماعيه: التي يمكن نشرها و بثها بالأجهزة الحديثه متصاعده، على أنه يمكن تسريع إبراز المرافق و التسهيلات - في آكناف البلد - و نشر الثقافه الإسلاميه و الإيرانيه - في أنحاء العالم - من جهه أخرى. - من الأنشطة الواسعه للمركز: الف) طبع و نشر عشرات عنوان كتب، كتيبه، نشره شهريه، مع إقامة مسابقات القراءه ب) إنتاج مئات أجهزة تحقيقيه و مكتبيه، قابله للتشغيل في الحاسوب و المحمول ج) إنتاج المعارض ثلاثيه الأبعاد، المنظر الشامل (= بانوراما)، الرسوم المتحركه... الأماكن الدينيه، السياحيه و... د) إبداع الموقع الانترنتي " القائمية " www.Ghaemiyeh.com و عدّه مواقع أخره ه) إنتاج المُنْتَجَات العرضيه، الخطابات و... للعرض في القنوات القمرية و الإطلاق و الدّعم العلمى لنظام إجابة الأسئلة الشرعيه، الاخلاقيه و الاعتقاديّه (الهاتف: ٠٠٩٨٣١١٢٣٥٠٥٢٤ ز) ترسيم النظام التلقائى و اليدوى للبلوتوث، ويب كَشَك، و الرسائل القصيره SMS ح) التعاون الفخرى مع عشرات مراكز طبيعيه و اعتباريه، منها بيوت الآيات العظام، الحوزات العلميه، الجوامع، الأماكن الدينيه كمسجد جمكران و... ط) إقامة المؤتمرات، و تنفيذ مشروع " ما قبل المدرسه " الخاص بالأطفال و الأحداث المشاركون في الجلسه ي) إقامة دورات تعليميه عموميه و دورات تربيه المربى (حضوراً و افتراضاً) طيله السنه المكتب الرئيسى: إيران/أصبهان/ شارع "مسجد سيد" / ما بين شارع "بنج رمضان" ومفترق "وفائى" / بنايه "القائمية" تاريخ التأسيس: ١٣٨٥ الهجرية الشمسية (= ١٤٢٧ الهجرية القمرية) رقم التسجيل: ٢٣٧٣ الهويه الوطنيّه: ١٠٨٦٠١٥٢٠٢٦ الموقع: www.ghaemiyeh.com البريد الالكترونى: Info@ghaemiyeh.com المتجر الانترنتى: www.eslamshop.com الهاتف: ٢٥-٢٣٥٧٠٢٣-٢٣٥٧٠٢٣ (٠٠٩٨٣١١) الفاكس: ٢٣٥٧٠٢٢ (٠٣١١) مكتب طهران ٨٨٣١٨٧٢٢ (٠٢١) التجاريّه و المبيعات ٠٩١٣٢٠٠١٠٩ امور المستخدمين ٢٣٣٣٠٤٥ (٠٣١١) ملاحظه هاميه: الميزانيه الحاليه لهذا

المركز، شعبيّة، تبرّعيّة، غير حكوميّة، و غير ربحيّة، اقتُنيت باهتمام جمع من الخيّرين؛ لكنّها لا تُوافي الحجم المتزايد و المتسّع للامور الدينيّة و العلميّة الحاليّة و مشاريع التوسعة الثقافيّة؛ لهذا فقد ترجّى هذا المركز صاحب هذا البيت (المُسمّى بالقائمة) و مع ذلك، يرجو من جانب سماحة بقيّة الله الأعظم (عَجَّلَ اللهُ تعالى فرجه الشّريف) أن يُوفّق الكلّ توفيقاً متزائداً لإعانتهم - في حدّ التّمكّن لكلّ احدٍ منهم - إيانا في هذا الأمر العظيم؛ إن شاء اللهُ تعالى؛ و اللهُ وليّ التوفيق.

مركز  
للبحوث والتحريات الكمبيوترية  
أصبحان  
الغائمي



للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى  
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم  
**www.Ghaemiyeh.com**  
www.Ghaemiyeh.net  
www.Ghaemiyeh.org  
www.Ghaemiyeh.ir

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩

